

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

بعنوان:

التحليل المالي وأثره على تسيير المؤسسة المصرفية دراسة حالة في بنك BADR

تحت إشراف الأستاذ
براهيمي عمر

من إعداد الطالب
هنري بلقاسم

اعضاء لجنة المناقشة

رئيس
مقرر
مناقش

جامعة مستغانم
جامعة مستغانم
جامعة مستغانم

براهيمي عمر

2016/2015

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها

الفصل الأول: نشأة وتطور التحليل المالي

02

تمهيد

03

المبحث الأول: طبيعة التحليل المالي

03

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

04

المطلب الثاني: نشأة التحليل المالي

05

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي ومراحله

08

المطلب الرابع: أهمية وأهداف التحليل المالي

10

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي

10

المطلب الأول: محددات التحليل المالي وأدواته

12

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

13

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

14

المطلب الرابع: إستعمالات التحليل المالي

17

خلاصة

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري والتحديات الاقتصادية و المالية

19

تمهيد

- 19 المبحث الاول : تطور الجهاز المصرفي الجزائري
- 19 المطلب الاول :لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري
- 20 المطلب الثاني : تطور الجهاز المصرفي الجزائري
- 28 المبحث الثاني : اصلاحات 90 و اثارها على تفعيل دور الهيئات المالية و المصرفية
- 28 المطلب الاول : سياسات الاصلاحات قبل 1990 و بعد 1990 للنظام المصرفي الجزائري
- 35 المطلب الثاني : توجهات الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاصلاحات الاقتصادية في مواجهة العولمة
- 41 المبحث الثالث: الإستراتيجية و التحليل و تنمية الودائع في البنوك التجارية
- 41 المطلب الأول: نشأة و تعريف الاستراتيجية المصرفية
- 43 المطلب الثاني: أنشأة و تعريف التحليل المالي
- 46 المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي و أهم النسب المالية
- 53 خلاصة
- الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية*
- 55 تمهيد
- 56 المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- 56 المطلب الاول: تعريفه وتطوره
- 58 المطلب الثاني: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**
- 59 المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- 59 المبحث الثاني:السياسات الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

فهرس المحتويات

60	المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية
61	الطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القروض
62	المطلب الثالث: كيفية منح و متابعة القرض من طرف البنك
66	المبحث الثالث: دراسة حالة قرض
66	المطلب الاول: دراسة المؤسسة الطالبة للقرض
68	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمشروع المؤسسة
75	المطلب الثالث: نتائج الدراسة المطبقة
80	خلاصة
81	خاتمة عامة

الفهرس

إهداء و تشكر

المقدمة العامة

الفصل الأول

نشأة وتطور التحليل المالي

الفصل الثاني

الجهاز المصرفي الجزائري والتحديات الاقتصادية المالية

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

إهداء

بسم الله ، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، والصلاة والسلام
على خير عباد الله محمد الامين المبعوث رحمة للعالمين أما بعد :

أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة جهدي :

إلى منبع الحنان ورمز العطاء ، إلى نور طريقي ومنبع طموحي أُمِّي الحبيبة حفظها الله

إلى من كان حبه واهتمامه قوام عزيمتي ، إلى ضياء حياتي أبي الغالي حفظه الله

إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم وجميع أقاربي .

إلى من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في السراء والضراء

إلى كل طلبة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس

إلى طلبة دفعة جوان 2016.

وشكرا

شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه على أن وفقنا في إتمام هذا البحث ونتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى الأستاذ المؤطر على نصائحه وتوجيهاته لإخراج هذه المذكرة بشكلها النهائي.

نشكر كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

بجامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

بلقاسم

يعد التحليل المالي ذات أهمية بالغة لدى البنوك وأداة جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض، وتطبيقه بشكل يحقق الأهداف والاستراتيجيات المسطرة، وذلك بتحقيق معدل مردودية جيد للمشروع .

إذن البنك يستعمل التحليل المالي كوسيلة تنبؤية أولية لتمويل مشروع معين وبالتالي فهو خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي السليم.

وكما سبق ورأينا فإن التحليل المالي يعتمد على الميزانية المالية المتحصل عليها بعد القيام بجملة من التعديلات على الميزانية المحاسبية، ثم قمنا بمقارنتها مع النظام التالي الجديد بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج.

كما قمنا بدراسة أهم مؤشرات التوازن المالي حيث تطرقنا إلى تحليل الميزانية بواسطة رأس مال العامل، واحتياجات رأس المال العامل والخزينة بالإضافة إلى النسب المالية.

ولكي يتسنى للبنك استخدام التحليل المالي بشكل جيد وسليم في منح القروض وذلك بإبراز أهمية التحليل المالي فيما يلي:

- التحليل المالي جوهر المؤسسة في إعداد الأهداف والخطط السنوية لمزاولة نشاطها.
- معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة .
- مدى قدرة المؤسسة على الإقراض والوفاء بديونها.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- من خلال هذه الدراسة توصلنا عدّة نتائج فيما يخص الجانب النظري أهمها:
 - ✓ الاستفادة من تقنيات التحليل المالي خاصة على المؤسسة طالبة القرض.
 - ✓ المؤسسة بدون التحليل المالي السليم لا يمكن أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم التحكم في نشاطها.
 - ✓ توصلنا من خلال المفهوم العميق للتحليل المالي إلى كيفية التحكم والتوصل إلى الأهداف المسطرة.

- أما الجانب التطبيقي فمن خلال دراستنا وتحليلنا للمنهج المتبع في التحليل المالي للبنوك وبعد التبرص الذي قمنا به حول دراسة حالة قرض المؤسسة تمكنا من تحليل القوائم المالية كما تعرفنا على طرف التسيير و التنظيم توصلنا الى بعض النتائج منها:
 - ✓ التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الخمسة .
 - ✓ التحليل بواسطة النسب المالية في تزايد مستمر وذات طابع ايجابي مما جعل المؤسسة طالبة القرض تتمتع باستقلالية مالية كبيرة اتجاه دائيتها .
 - ✓ المؤسسة لها قدرة عالية على تسديد ديونها وهذا ما يسمح لها بالحصول على القرض في وقت الحاجة إليه.
 - ✓ رقم أعمال المؤسسة في تزايد مستمر.
- **الاقتراحات والتوصيات:**

من بين الاقتراحات أن البنك يجب أن يضع أهمية بالغة للتحليل المالي كذلك أيضا بالنسبة للمؤسسة طالبة القرض من اجل معرفة الوضعية المالية بدقة وبصفة مستمرة من اجل اكتشاف مواطن القوة والضعف للمؤسسة من اجل اتخاذ القرارات المالية السليمة.

- ✓ تحصيل ديون العملاء القديمة.
- ✓ السهر على مراقبة مردودية المؤسسة وهذا بدفع مستوى الاستثمارات.
- ✓ توفير التقنيات الجديدة في تقديم القرض.
- ✓ ضرورة متابعة المشروع من طرف البنك لضمان اهتمامه بشكل جيد.

تمهيد

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المالية و المادية لدى المؤسسة و هذا لا يكون إلا باستعمال تقنية من تقنيات التسيير و المتمثلة أساسا في التحليل المالي باعتباره موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية ونقطة بداية في دراسة الواقعة المالية للمؤسسة بناء على المعلومات و المعطيات المحاسبية المقدمة من طرف مصلحتها ، لذا فإن معرفة المركز المالي للمؤسسة عملية لا بد منها و هذا لا يتم إلا بواسطة التحليل المالي للقوائم المالية من أجل التخطيط الرشيد و السليم ، وفي هذا النطاق سنحاول الإجابة على بعض التساؤلات التي نلخصها فيما يلي :

● ما هي التحليل المالي و ما هي اهدافه ؟

● ما هي الجهات أو الأطراف الأساسية المستفيدة من التحليل المالي ؟

● ما هي استعمالاته و ما هي النتائج المترتبة عنه ؟

المبحث الأول : طبيعة التحليل المالي

تعد الوظيفة المالية أحد أهم الوظائف في نشاط المؤسسة وموضوع التحليل المالي أحد ركائز هذه الوظيفة حيث يزودها بوسائل التخطيط المالي و الرقابة المالية وكذلك الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي

من أجل القيام بتشخيص الحالة المالية لأي مؤسسة ومعالجة البيانات المتاحة من أجل الحصول على معلومات تشغل في عملية إتخاذ القرارات و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل تستعمل التحليل المالي الذي يمكن تعريفه حسب ما قدم بعض المفكرين.

" التحليل المالي هو مجموعة من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية في تقديم الحالة المالية في الماضي أو الحاضر للمؤسسة , كما تساعد على اتخاذ القرارات المنسجمة مع تطوير المؤسسة⁽⁰¹⁾ .

كما عرف pierre..... بأنه : " تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة فصل أو سنة أو اقل أو أكثر باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحلي⁽⁰²⁾ .

و يعرفه الدكتور أحمد توفيق بأنه: " أهم مواضيع الإدارة المالية ويحتل في وقتنا الحاضر مكانة هامة و مرموقة في محيط إدارة الأعمال وهو ضرورة قصوى للتخطيط المالي الشامل⁽⁰³⁾ ()

- أما تعريف الدكتور حسن محمد كمال : " التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مدلولاتها و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء زحمة الأرقام. وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساعد في استطلاع المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجب إتباعها من خلال هذه التعاريف نستنتج أن مهما نشرت التعاريف وتعددت إلا أنها تشترك في تعريف واحد ويمكن صاغته في تعريف شامل ودقيق هو أن :

(01) pierre conso, la gestion financiere de l'entreprise, edition dudon, paris, p136
(02) ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي ، دار المحمدية ، الجزء الأول ، الجزائر ، 1998 ، ص

12
(03) توفيق أحمد ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1976 ، ص 75

التحليل المالي هو مجال هام من مجالات الإدارة المالية وضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي فهو مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة، لنتمكن من إصدار حكم صادق وتحليل سليم عن نشاط هيكل مردودية وشروط توازن المؤسسة فهو يدرس البيانات المالية والمحاسبية ويحللها ليعرض الأسباب التي أدت إلى ظهورها مما يساعدها على اكتشاف نقاط ضعف وقوة السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة وكذا ما يمكن عمله لتحسين هذه السياسة وذلك عن طريق تحليل المعطيات والقيام بتقديرات تركز من وضع مخططات مستقبلية ملائمة حسب المخططات العامة للمؤسسة

المطلب الثاني : نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف ، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي .

و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورها في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ، و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي . كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) ، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية .

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي⁽⁰¹⁾:

للتحليل المالي الحديث أنواع متكاملة تتمثل فيما يلي :

● التحليل الرأسي

● التحليل الأفقي

● المركز النسبي

إضافة إلى التحليل المالي بأنواعه إما أن يكون قصير الأجل أو طويل الأجل.

أ) التحليل الرأسي: ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات و يساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة و استكشاف نواحي الضعف والقوة لكنه يظل بحاجة لان يدعم بالتحليل الأفقي و باستخراج المركز النسبي

ب) التحليل الأفقي: ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصاناً بمرور الزمن، وهكذا فان هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت.

كذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة بمثلاتها المعدة في فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن و يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة⁽⁰¹⁾، ومنه ففائدة هذا الأسلوب أكبر من الإقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة (التحليل الرأسي)، وسؤدي التحليل الأفقي الى :

إكتشاف سلوك النسبة او أي بند من بنود القائمة المالية موضوع الدراسة عبر الزمن

تقييم إنجازات و نشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك و من ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير من جذورها .

⁽⁰¹⁾ زياد رمضان ، أسسيات التحليل المالي ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1997، ص07

⁽⁰¹⁾ مرجع سبق ذكره ، ص 7

ج) المركز النسبي: و يسميه البعض قياسا بالمكان و يتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمنشأة بالنسب السائدة في الصناعة و عندها يمكن للإدارة:

- تقييم أداء المنشأة بالنسبة لمثيلاتها.
- تقييم ربحية المنشأة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها و بين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها و خاصة في حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف .

د) التحليل المالي قصير الاجل : قد يكون رأسي او أفقي كما يمكنه إستخراج المركز المالي للمؤسسة و يغطي فترة زمنية قصيرة الاجل، و تهتم به الفئات التالية :

- أصحاب الديون قصيرة الاجل (البنوك - الموردون).
- المدراء الماليون في تخطيطهم للتمويل القصير الاجل وإدارة الاصول المتداولة و قياس قدرات المؤسسة و إنجازها في المدى القصير .

هـ) التحليل المالي الطويل الاجل : هو أيضا يمكن ان يكون أفقي أو رأسي يستخرج منه المركز المالي الطويل الاجل و يهتم به المستثمرين في رأس المال و السندات و أصحاب الديون الطويلة الاجل او الارباح أو إدارة الاصول الثابتة و قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في المدى الطويل ، و بذلك هو سنطوي على تحليل هيكل رأس المال والاصول الثابتة ودقة الارباح في المدى الطويل على تغطية إلتزامات المؤسسة الطويلة الاجل .

2) مراحل التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي على عدة مراحل هي:

أ) مرحلة التصنيف : تتضمن هذه الأخيرة إعداد البيانات المحاسبية و تصنيفها في المجموعات متجانسة، ثم دراستها دراسة تفصيلية لفهم مدلولاتها، و تشمل هذه المرحلة كذلك جمع المعلومات و تجزئتها و ترتيبها و تحليل الأرقام الموجودة في الميزانية من أجل استخراج المعلومات المالية التي تعتب ركعاع.دة لاستنتاج الوضعية المالي.ة و تقدير الإمكانيات.

ب) مرحلة المقارنة : في هذه المرحلة يقوم المحلل المالي بمقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض و مقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية و تساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الأرقام و مرحلة التصنيف لا... على القوائم المالية الخاصة بالمشاة لمدة محاسبية واحدة، بل شمل أكثر من فترة محاسبية.

ج) مرحلة الاستنتاج: بعد انتهاء المحلل من المرحلتين السابقتين يكتشف نقاط القوة و الضعف في المالية المتبعة من طرف المؤسسة مع توجيه بعض الاقتراحات لمحاولة الخروج من الوضع الصعب القضاء على النقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة، أما إذا كانت الوضعية حسنة يقترح إجراءات تسمح باستمرارها.⁽⁰¹⁾

و يمكن تلخيص أهم المراحل في الخطوات التالية:

- تحديد الهدف من التحليل .
- تحديد الفترة التي سيتم تحليلها.
- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه.
- اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل.
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره.
- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه.
- تحديد مدى و اتجاه و انحراف المنشأة عن المعيار المستعمل.
- تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية.
- الاستنتاج المناسب.

10. وضع التوصيات و اقتراح الحلول الملائمة.⁽⁰²⁾

⁽¹⁾ جميل احمد توفيق، "الادارة المالية"، دارالنهضة العربية، بيروت، 1980، ص79.

⁽⁰²⁾ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 17

المطلب الرابع :أهمية و أهداف التحليل المالي

1 (أهمية التحليل المالي : تكمن منهجية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الإجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة ،وعليه يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية² :

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسة المختلفة و يساعده في أداء المهام بشكل فعال
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المضرفية لعملائها ، حيث يوضح مدة قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الإئتمانية.
- تناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات الحاسبية المختلفة سواء كانت في المؤسسة التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو غيرها ، و بالتالي يساعد التحليل المالي في ترشيد سلوكياتهم لإتخاذ القرارات الرشيدة .
- تساعد النسب المالية و الإحصائية و المعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب و الإتجاهات و التغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل ، وبالتالي يساعد التحليل المالي في رفع لازيادة فعالية التدقيق .
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية و يساعد في التخطيط المستقبلي بالإضافة الى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الإخراقات المحتملة .
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الإقتصادية ،كم حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بھامن ربح او خسارة و بالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لها .
- يساعد التحليل المالي في تقييم أداء الشركات و المؤسسات المختلفة تقييما شاملا يمكن من خلاله الحكم عليها ،و بالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتھا الإقتصادية أما أنها متعثرة و ستتم نصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك . و ختاماً يمكن القول أنه في ظل التوجه الى الأساليب العلمية في المجالات الإدارية المختلفة تزداد أهمية التحليل المالي .

⁽²⁾ وليد ناجي الحيايلى ،محمد عثمان البطمة ،التحليل المالي ،دار حنين للنشر ،الاردن 1996،ص21،20

2) أهداف التحليل المالي: إن أهداف التحليل المالي تختلف باختلاف الأهداف المهمة به سواء كان هدف المؤسسة في حد ذاتها أي هدف الأطر. راف الداخلي و نعي بهم أساسا. المدير أو المسير الم-الي للمؤسسة، أو هدف الأطراف الخارجية و نعي بهم البنوك و المؤسسات المالية للمس-اهمين و عليه فيمكن أن نلخص أهداف التحليل المالي كما يلي:

أ) أهداف الأطراف الداخلية: إن الطرف الداخلي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية و توسيع الاستثمار و هذا من طرف المدير أو المسير المالي للمؤسسة.

ومن أهداف هذا التحليل:

إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل.

الاطلاع على مدى صلاحية و نجاعة السياسات المالية، الإنتاجية، التمويلية التوزيعية للفترة الخاضعة

للتحليل.

التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة لسياسة التمويل

المعتمدة.

استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتنبؤات المستقبلية، و بذلك يكون التحليل المالي مكتملا

لعملية التسيير النقدي في المؤسسة. (01)

ب) أهداف الأطراف الخارجية: تهدف الأطراف الخارجية المذكورة سابقا من خلال التحليل المالي إلى مايلي:

● ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي

تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد المبالغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي.

تقديم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.

اتخاذ القرار فيما يخص عقد القرض عند التجاء المؤسسة إلى البنك.

اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة.

مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات في نفس القطاع. (02)

(01)، (02) عرابجي اسماعيل، "اقتصاد مؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص232.

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي

لقيام المحلل المالي بوظيفته يجب عليه التقيد بإجراءات التحليل المالي، و تتحدد هذه الأخيرة من خلال محددات وأدوات التحليل المالي .

المطلب الاول :محددات التحليل المالي و أدواته

1) محددات التحليل المالي⁽⁰³⁾:

جناح المحلل المالي في نجاح المؤسسة مرهون بما يلي :

- المعلومات المتوفرة لديه و إمكانية تحليلها. -
- مدى إهتمامه بالمؤسسة .
- الاخطاء و العيوب المحاسبية في المؤسسة .

كما نجد ان من اهم محددات التحليل المالي مايلي :

- كلما كانت المعلومات المالية وافية و دقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل.
- التحليل المالي لا يصل الى نتائج أكيدة وهو عادة يطرح أسئلة أكثر ما يعطي أجوبة .
- قد يتركز المحلل المالي على جانب واحد و يهمل الجوانب الاخرى ، فالمقترض يركز على السيولة و المستثمر يركز على الربحية .
- نوعية و كمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي ، فكلما كانت ونوعية المعلومات جيدة و دقيقة كلما كان الحكم أدق على المؤسسة .
- عملية التقرير الشخصي لدى المحلل المالي خاصة بما يتعلق بالاهتلاك و تقدير مخصص الديون المشكوك فيها و تقدير الشهرة ضلال من الشك على مدى تمثيلها للواقع.

⁽⁰³⁾ عبد الحليم كراجه و اخرون، الإدارة المالية و التحليل المالي ، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص168، 167

- الاستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تغير الاسلوب سوف يؤدي الى نتائج عكسية .
- محدودية مؤشرات الإتجاه ،فاذا تدنت نسبة السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لاتساعد المحلل الخارجي على الإستنتاج الصحيح .
- عند الإنتقال من أسلوب إلى اخر يجب أن يشار إلى ذلك في القوائم المالية كالإنتقال في تقييم بضاعة آخر المدّة من طريقة الداخل أولا الخارج أولا fifo الى طريقة الداخل آخرا الخارج أولا lifo
- تلجأ كثير من المؤسسات الى تحميل ميزانياتها و هذا ما يعيق المحلل المالي و يجد من قدرته على الحكم بكفاءة على المؤسسة فمثلا حصول المؤسسة على قرض طويل الأجل في نهاية السنة المالية يرفع من نسبة التداول لانه يزيد من سيولة المؤسسة و هو يعتبر من الخصوم الثابتة و ليس المتداولة .
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين .

2) أدوات التحليل المالي⁽⁰¹⁾ : يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها :

- يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة .
- مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع،مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة و الضعف .
- تكون على شكل نسب ،وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج .
- تكون على شكل تحليلات تركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة و دراسة التدفقات النقدية و المردودية ،ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار .

(01) أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية"، مرجع سبق ذكره ، ص25.

المطلب الثاني : الجهات المستفيدة من التحليل المالي (01)

يستعمل التحليل المالي من عدة أطراف خارجية كالمؤسسات و البنوك كما توجد أطراف داخلية و التي تعتبر الاهم في إتخاذ القرارات المالية ويتم ذلك منطرف المدير المالي و المسير المالي

1) جهات داخلية :

أ) الإدارة المالية : تهتم الادارة المالية بالتحليل المالي و ذلك بجمع المعلومات للتوضيح بالسياسة المالية التي تعمل بها ،والتطور الحاصل داخلها ، كما أن الادارة المالية المركزية تعتمد على الدراسات المالية من أجل تأسيس نظام معلوماتي يسمح للمسيرين بالتحكم في السيولة و الربط بين مشكلة المردودية و الخطر ، و تقوم بتحديد سياسة القروض إتجاه الزبائن .

ب) نقابات العمال : حيث تقوم هذه الاخيرة باطلاع على التحليل المالي للمؤسسة فإذا حققت هذه الاخيرة ربح تطالب النقابة بحقوق العمال كالمكافآت و توزيع الربح .

2) الجهات الخارجية :

أ) البنوك والمؤسسات المالية : تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات و خاصة تمويل دورة الإستغلال لتسهيل النشاط التجاري ، و تطلب البنوك من المؤسسة تقارير من الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج التقديرية حيث تقوم بتحليل هذه الجداول و تركز ربحية المؤسسة و هيكلتها المالية و المصادر الرئيسية للأموال و استخدامها في المخاطر و التوقعات في المستقبل و على ضوءها يقرر البنك منح القروض للمؤسسة او الإمتناع عن ذلك .

ب) المودون : إذا كان الموردون يتعاملون مع المؤسسة بطريقة البيع بالحساب فهذا يؤدي إلى الخوف من عدم التسديد للمؤسسة .

ج) المستثمرون و المساهمون : عندما تحتاج المؤسسة الى تمويل الاستثمارات أو الزيادة في رأس المال تلجأ الدولة بالدرجة الاولى إلى المستثمرين أو المساهمين لتزويدها بالسيولة اللازمة ، و تقديم المؤسسة للمساهمين تقارير عن نشاطها و القوائم المالية الخاصة بكل دورة إستغلال و ذلك من أجل تقييم إدارة المؤسسة .

(01) ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الاولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص12

(د) مصلحة الضرائب : لكي تحدد مصلحة الضرائب الوعاء لابد لها من تحديد القوائم المالية، ولتحديد ضريبة أرباح الشركات لابد من تحديد نتيجة المؤسسة و هذه النتيجة تظهر في جدول حسابات النتائج .

المطلب الثالث : نتائج التحليل المالي

يمكن تصنيفها إلى نتائج داخلية و أخرى خارجية حيث على أساسها تتخذ القرارات من طرف مختلف الأشخاص ذوي العلاقة بالمؤسسة .

1) النتائج الداخلية للتحليل المالي (01):

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة و الحكم على التسيير المالي لفترة التحليل .
- إتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات نتيجة لوجود إمكانية لذلك ، و كذلك بالنسبة للتمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال .
- الإطلاع على مدى صحة السياسة المالية و الانتاجية و التنمية .
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الاخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية أو إنخفاض سعر الصرف .

● وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس لمراقبة النشاط .

● إعطاء حكم على التسيير المالي لفترات تحت التحليل .

2) النتائج الخارجية للتحليل المالي (02):

يمكن للمحلل الخارجي أن يستخلص النتائج التالية :

- تقييم الوضعية المالية و مدى إستطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض .
- الموافقة أو الرفض لطلب القروض من البنوك الخاصة .

(01) ، (02) ، ناصر دادي عدون ، إقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 270

- تقييم النتائج المالية و بواسطتها يتم تحديد الوعاء الضريبي .
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات الاخرى من نفس القطاع و الحجم في الإقتصاد على مستوى الجهة أو البلد .
- ملاحظات حول الاعمال التي تقوم بها المؤسسة في المجال المالي .
- إقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية و الإستغلالية للمؤسسة .

المطلب الرابع : إستعمالات التحليل المالي

يمكن إستعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها :

- 1) التحليل الإئتماني : و يهدف هذا التحليل الى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية⁽⁰¹⁾، وإلى المدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة و المرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة للتصفية أو الإفلاس⁽⁰²⁾ و من أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال :
 - مؤشرات السيولة في الأجل القصير .
 - مؤشرات الملائمة في الأجل الطويل .
 - مؤشرات الرفع المالي .
 - التدفق النقدي في الأجلين القصير و الطويل .

2) التحليل الإستثماري : يستعمل التحليل المالي في تقييم الإستثمارات أسهم الشركات ، وإستناد القرض و بالتالي تقييم المؤسسات نفسها و الذي يعود بالفائدة على الأفراد و الشركات⁽⁰³⁾، ويستعمل في الحصول على

(01) ، (03) ، عبد الحليم كراجه ، الإدارة و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 141، 142

(02) محمد مطر ، التحليل المالي الإئتماني ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000، ص 27

معلومات حول صؤشرات عن المخاطرة التي تحيط بإستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس⁽⁰¹⁾.

فمن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي :

● مؤشرات الرفع المالي .

● مؤشرات الأداء ومؤشرات السوق .

3) **تحليل الاندماج والشراء** : قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو الإنضمام إليها لتكوين شركة جديدة مما يتطلب تقييم كل الشركتين و تقدير الاداء المستقبلي لها⁽⁰²⁾

4) **تحليل تقييم الأداء** : إن تحليل تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، وهذا لا يهتم إلا من خلال إستخدام التحليل المالي

و يمكن للإدارة الحصول على معلومات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل :

● مؤشرات عامة نع النشاط تدور حول الربحية وسياستها في تمويل الإستثمار.

● مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات مثل :معدل دوران الذمم المدينة والدائنة ،معدل دوران

الإستثمارات،معدل دوران المخزون ومعدل دوران رأبي المال العامل³

5) **التخطيط** :تعرض المؤسسات الى تذبذبات مستمرة قي أوقافها مما يتطلب إعتداد الخطط الكفيلة لمواجهة هذه التغيرات ،ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السائدة بإستعمال التحليل المالي.

بالإضافة للإستعمالات التقليدية للتحليل المالي المشار إليه سابقا برزت حديثا إستعمالات أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة و متخصصة مثل :

● التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات .

⁽⁰¹⁾ محمد مطر ، التحليل المالي الإئتماني ،مرجع سبق ذكره ،ص27

⁽⁰²⁾ عبد الحليم كراجه ، الإدارة المالية و التحليل المالي ،مرجع سبق ذكره ،ص142،141

⁽³⁾ محمد مطر ،مرجع سبق ذكره ،ص29

- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل للمشروعات .
- تحليل المحافظ الإستثمارية.
- التحليل المالي لغرض دمج المشروعات.
- تحليل نوعية الأرباح.
- التحليل البيئي الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (swot)⁽⁰¹⁾.

⁽⁰¹⁾ محمد مطر ، التحليل المالي الإئتماني ، مرجع سبق ذكره، ص29.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن أن نقول أن التحليل المالي هو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي، وكذلك العديد من المتعاملين مع المؤسسة أو كل من تمهم وضعية المؤسسة وإستغلالها وهذا كله في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة وكذا الإستراتيجية العامة لها .

كما يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة للتعرف على نقاط الضعف و مراكز القوة داخل المؤسسة وهذا لا يكون إلا بإستعمال الميزانية المحاسبية التي يجب إجراء بعض التعديلات في عناصرها نظرا لعدم إستجابتها بدقة و متطلبات التحليل المالي الجيد لوضعية المؤسسة، و لهذا يضطر المحلل المالي على الإنتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية .

تمهيد

وبعد استعراضنا لمختلف المفاهيم حول التحليل المالي في البنوك تطرقنا لمفهوم التحليل أداة فعالة في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي، توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة كاملة، ونموذج تطبيقي لملف طلب قرض تابع لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمستغانم .

وسنحاول من خلال دراسة هذه الحالة وذلك باستقراء كافة الجوانب المتعلقة بمنح قرض وكذلك سلوك البنك في ممارسته لوظيفته الرئيسية وأساليبه في ضبط الضمانات البنكية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله ومهامه وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل الإمام أكثر نتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: تعريفه وتطوره

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية .

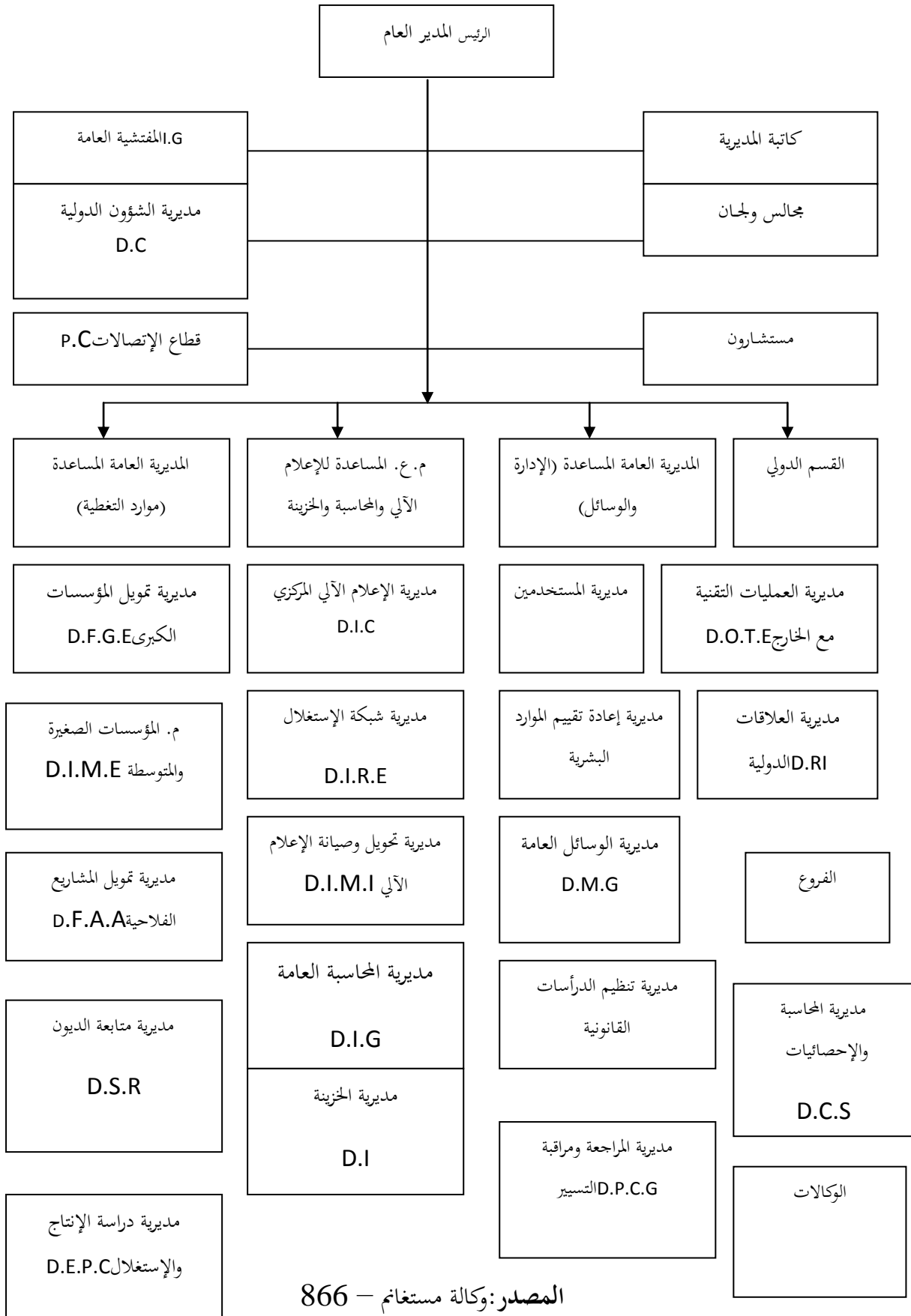
أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو بنك عمومي أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 الصادر في 17/جمادى الأولى/1402 هـ الموافق لـ 13 مارس 1982 م والذي عدل بمرسوم 84-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 م وقد أنشأ من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي وذلك بإعادة هيكلة 140 وكالة للبنك الوطني الجزائري BNA .

بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 3.300.000.000,00 دج الكائن مقرها الرئيسي بـ17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع بالإستقلال المالي ويعد تاجرا مع الغير .

يتكون حاليا من 288 وكالة وحوالي 36 فرع منتشرة عبر أنحاء الوطن؛ وهو هيئة إقتصادية تقدم مختلف الخدمات، فبعد الإصلاحات والتوجه نحو إقتصاد السوق أصبح بنك البدر بنكا تجاريا شاملا؛ ويعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك أكبر شبكة، كما يشغل ما يفوق 700 عامل حسب إحصائيات 2001، ويحتل المرتبة 688 عالميا من بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (شكل رقم 02)



المصدر: وكالة مستغانم - 866

ثالثاً: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة مستغانم -866-)

أ- إن هذه الوكالة تضم فروع تتمثل في:

حيث أن مقرها يتواجد في وسط المدينة -أي أنها تقع في بؤرة الولاية وتقوم هذه الأخيرة بتقديم الخدمات التالية:

ترقية القطاع الفلاحي والصناعي والحرفي وتقديم التسهيلات في مجال الإستثمار الوطني خاصة في المجال الفلاحي و الصيد البحري وذلك عن طريق تقديم قروض بنسب فوائده منخفضة للفلاحين من أجل تحسين نوعية الإنتاج وزيادته ليستطيع منافسة المنتج الخارجي، وهذا وفقاً لبرنامج ومخططات تنموية مسطرة مسبقاً، ويمكن أن نلخص مهامه في النقاط التالية:

- تنمية مجموع القطاعات الفلاحية .
- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية .
- تقديم المساعدات لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي، الأطباء، الصيادلة، البيطريين، حرفي الصناعة التقليدية، الصيد البحري التجاري الخواص وكذا المؤسسات الخاصة بأشكالها.

المطلب الثاني: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز البنك على مبادئ ندرجها فيما يلي:

1. **مبدأ الإستغلال:** على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه، فعليه توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة له، ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الإقتصادية، بالإضافة إلى الإستقبال الجيد واللائق.
2. **مبدأ القرض والمخاطرة:** على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي، ويؤخذ على المقترض ضمان على القرض الممنوح له.
3. **مبدأ السيولة النقدية:** يجب على البنك الإحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت .
4. **مبدأ الخزينة:** يلزم البنك ترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين، ومعاملاتهم أما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي.

5. مبدأ الأمن: يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة ونلمس ذلك من خلال التدقيق والمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

باعتبار بنك بدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة وتحقيق أهداف إقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى فإن أهم أهدافه تتمثل فيما يلي:

- تلقي الفلاحة حصة الأسد في إهتمامات البنك خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمرکز الإستراتيجي للبنك وأعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الإستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الإفتتاح الذي عرفه الإقتصاد الجزائري، وكذلك الخنصخصة .
- يرمي البنك إلى أيجاد سياسة تكوين أكثر فعالية مع جمع الموارد.
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن .

- يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

المبحث الثاني: السياسات الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتمد البنك على سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه ونموه، ومع تحقيق الأرباح باعتباره بنكا تجاريا.

كما أن البنك يمنح بتقديم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل ويهمل القروض طويلة الأجل والتي تتخصص فيها بنوك أخرى.

ولذا سنتطرق في هذا المبحث للإجراءات المتبعة حين منح القروض مع الشروط الواجب توفرها في طالب القرض والتي تختلف باختلاف نوع القرض.

المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم البنك بتقديم نوعين من القروض تتمثل في قروض الإستغلال وقروض الإستثمار

أولاً: قروض الإستغلال

هي قروض قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة وهي عبارة عن :

1. القروض الريفية المدعمة من طرف الدولة: هي قروض قصيرة الأجل مضمونة من قبل الدولة وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة (الفرق تدعمه الدولة) عن طريق الخزينة العمومية ويستفيد من هذا النوع من القروض المستثمرين والتجمعات الفلاحية الخاصة وهذه القروض مخصصة لتمويل تكاليف القرض من (10000 إلى 7000000 دج) .

2. قروض التجهيزات الفلاحية القصيرة المدى والمدعمة من قبل الدولة: هي قروض قصيرة الأجل مدعمة من قبل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وموجهة للمستثمرات الفلاحية الخاصة والعمومية بغرض التمويل للحصول على التجهيزات الصغيرة.

3. السحب على المكشوف: هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة أو التكملة المؤقتة لرأس المال العامل، وتتراوح قيمته من 20000 إلى 7500000 دج.

4. تسبيقات عن الفاتورات: هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد، حيث يكون مبلغ القرض يمثل 70% من مبلغ الفاتورة أو أقل، وتتراوح قيمته من 50000 إلى 2200000 دج.

ثانياً: قروض الإستثمار

يقصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذا النوع على تقديم قروض متوسطة المدى فقط، حيث تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى سبع سنوات وتمحور في:

1. قروض خاصة بوكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEG):

هي قروض متوسطة الأجل منح للأفراد الذين يتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح بين 20% و 25% وأما الباقي والمتمثل في نسبة من

10% إلى 15% يدفعه الزبون، بحيث يعفى البون من الضرائب لمدة خمس سنوات كما تكون نسبة الفائدة المطبقة منخفضة.

2. قروض خاصة بالصندوق الوطني لتأمين البطالة (CNAC):

هي قروض متوسطة الأجل حيث تقدم للأفراد الذين يتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع أما الباقي فيحمله كل من الصندوق والزبون.

3. القروض المباشرة مع العملاء:

هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة كما تهدف إلى توسيع النشاط.

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القروض

لكي يقوم البنك بمنح قروض عليه مراعاة عدة شروط أهمها المتعلقة بالمقترض نفسه أو النشاط المراد تمويله وندرجها في فرعين:

الفرع الأول: الشروط الواجب توفرها في المقترض

1. السمعة الجيدة والأهلية : يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19 سنة فما فوق).
2. أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية .
3. أن لا يخجل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.
4. أن يكون النشاط فعلا موجدا لفرص عمل جديدة.
5. الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

الفرع الثاني: الوثائق اللازمة لمنح القرض

إن البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، لكن في غالب الأحيان يكون الملف متكونا من الوثائق التالية:

- طلب خطي .

- السجل التجاري للنشاط.
 - شهادة الإعفاء من الضرائب.
 - شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
 - مجموعة الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة.
 - عقد الملكية أو الإيجار.
 - وثيقة تثبت أسعار المعدات (الفواتير).
- ويقوم البنك بدراسة الملف بعد تقديمه كاملا من طرف طالب القرض في مدة لا تتجاوز 03 أشهر وتتم الدراسة حول محورين، تقنية إقتصادية ومالية، ودراسة الضمانات المقدمة.

المطلب الثالث: كيفية منح ومتابعة القروض من طرف البنك

الفرع الأول: كيفية منح القروض من طرف البنك

يتم منح القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

1. إتصالات بين المقترض والمصرفي من أجل التفاوض.
2. تقديم الملف المذكور سابقا.
3. القيام بالدراسات التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرفي وهي:
 - نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الإستثمارات.
 - نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / مجموع الديون.
 - نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة / مجموع الأصول.
 - نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة / الإستثمارات.
 - نسبة السيولة الخاصة = قيم غير جاهزة + قيم جاهزة / مجموع الديون قصيرة الأجل.
 - نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم.
 - نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / مجموع الديون قصيرة الأجل.
 - نسبة الخزينة الآنية = قيم جاهزة / مجموع الديون قصيرة الأجل.
4. الزيارة الميدانية: وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات، بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.

5. عرض الملف على لجنة القرض التي تقدم ردها إما بالقبول أو الرفض وهذا في آجال تقدر بـ 03 أشهر من بداية تقديم الطلب.

أ- حالة الرفض: يرفض الطلب لعدة أسباب من بينها :

* السمعة السيئة .

* عدم صدق القوائم المالية .

* الضمانات غير كافية.

* نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالإقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب

القرض أن يتقدم بالطعن مرتين:

* مرة أمام الوكالة المتقدم إليها بطلب القرض.

* مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

ب- حالة القبول: في هذه الحالة يتم إستدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى

البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد أو

خطر معدل الفائدة (السيولة) ،خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة والوقت) ويتم نقل الملكية لصالح

البنك خلال مدة القرض ،ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء

شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي إستعملها المقترض) ويتم وضع جدول إهلاك القرض كما

يلي:

الجدول رقم (01): جدول نموذجي لاهتلاك القرض

المدة	أصل القرض في بداية المدة	الفائدة	الإهلاك	الدفعة	أصل القرض في نهاية المدة
1	E	F=E-i	Am=E/n	A=F+Am	E'=E-Am
2	E'	F'=E'-i	Am=E'/n	A'=F'-An	E''=E'-Am
.
.
.
مج					

المصدر: إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول المالي.

عند وصول الدفعة الأولى للسداد يتم إعلام المقترض بـ 08 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار فإذا لم يسدد ما عليه خلال 03 أيام يرسل البنك إليه إنذاراً فيلزم العميل بتسديد قيمة الدفعة + عمولة التأخير مع إظهار سبب التأخير، فإذا لم يلتزم العميل ولم يسدد يقوم البنك بإلغاء جدول الإهلاك الخاص بالعميل ويجبر على تسديد قيمة الدفعات مرة واحدة + الفوائد وعمليات التأخير كما أن البنك يوقف جميع التعاملات معه مستقبلاً لكونه ليس محل ثقة أما إذا أتى بمبررات تأخيره بوثائق رسمية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي يلجأ إليها البنك قبل اللجوء إلى القضاء.

الفرع الثاني: متابعة القرض من طرف البنك

تتم متابعة القرض القروض عبر الخطوات التالية:

- فتح ملف يحتوي على إسم الزبون الجديد.

- وضع حد أقصى للخصم .
 - تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترضين.
 - وضع البنك لمجموعة من الميكانيزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسح بمراقبة الزبون.
 - تتم دراسة طلبات القروض دراسات تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديه.
- وفي ما يلي جدول لمتابعة القروض:

جدول رقم(02): متابعة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المجالات	أجل متفق عليه	آخر أجل للتصريح
1	28 فيفري	31 مارس
2	30 أفريل	31 ماي
3	30 جوان	31 جويلية
4	31 أوت	30 سبتمبر
5	30 أكتوبر	30 نوفمبر
6	31 ديسمبر	30 جانفي

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض

دراسة ملف قرض من طرف الوكالة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع وذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة عن المشروع

المطلب الأول: دراسة المؤسسة طالبة القرض

الفرع الأول: معلومات حول المؤسسة .

في إطار برنامج التنسيق مع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تأتي طبيعة هذه المؤسسة لتدخل سوق المنافسة المحلية.

المؤسسة ذات طابع إنتاجي، يأتي تخصصها في تربية الأبقار المنتجة للحليب .

ومؤسسة تربية الأبقار المنتجة للحليب تلعب دوراً مهماً في تطوير ميدان الفلاحة والإنتاج.

تحمل المؤسسة اسم صاحبها الكلي والنوع الذي تمارسه المؤسسة راجع إلى تخصص صاحبها في ذلك المجال .

اندرجت هذه المؤسسة في إطار تطوير الإنتاج الفلاحي، بعد حصول صاحبها على شهادة التأهيل في إطار برنامج التكوين.

يعتبر السيد *ه* الممثل القانوني للمؤسسة، وبهذا يخول له القانون كافة صلاحيات المسير، سواء تعلق الأمر باستثمار الأموال في مجال الفلاحة أو التسيير الإداري .

الفرع الثاني: معلومات عامة حول مسير المؤسسة (صاحب المشروع) .

السيد *ه* يبلغ من العمر 40 سنة، متزوج وهو من خريج معهد العلوم الزراعية، متحصل على شهادة مهندس

دولة تخصص الفلاحة والرّي وطبيعة الشهادة المتحصل عليها، تحول له ممارسة هذا النشاط المقترح في طلب

القرض، وذلك لتجانس الشهادة وطبيعة نشاط المشروع .

السيد *ه* غير مرتبط بأي غدارة حكومية، ولا يمارس أي مهنة أخرى.

حيث انه تتوفر فيه جميع الشروط القانونية الأخرى.

الفرع الثالث: معلومات حول القرض .

في تاريخ محدد تقدم السيد *ه* إلى وكالة *866* بمستغام بملف طلب قرض، بعد حصوله على موافقة مبدئية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

يندرج القرض ضمن قرض متوسط الأجل، وهو موزع بعد الحصول على الموافقة النهائية للبنك على النحو التالي:

● تكلفة المشروع تقدر ب 2.388.890 دج

● الموارد المالية مثبتة على الشكل التالي :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية =70% أي 1.672.223 دج

- حصة الإعانة الخاصة بالصندوق الوطني لدعم الشباب 20% أي 177.778 دج

- الحصة الشخصية 10% أي 238.889 دج

ومن اجل تجسيد هذا المشروع تقدم السيد *ه* بملف قرض يحتوي على الوثائق التالية :

- طلب خطي من طرف الزبون .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- شهادة إقامة .
- شهادة ميلاد.
- شهادة عدم ممارسة أي عمل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- شهادة تخصص الزبون.
- نسخة من السجل التجاري .
- مستخرج ضريبي .
- شهادة التأهيل .
- شهادة الانتساب المستخرجة من الصندوق الوطني لغير الإجراء .
- فواتير شكلية .
- إثبات فتح الحساب لدى الوكالة .
- ميزانية محاسبية تقديرية وجدول حسابات النتائج وجدول الهيكل المالي والامتلاك .

الفرع الرابع: الضمانات

في إطار تسيير مخاطر عدم التسديد واحتواء احتمال ظهور نسب الخطر، وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابع للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال، ومن اجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على الزبون صاحب الوكالة، وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار وأسلوب تسيير منطقي للنشاط البنكي .

وهنا مجمل عناصر الضمانات التي احتوى عليها ملف السيد *ه* صاحب الوكالة .

- وثيقة الرهن الخاصة بالمستودع وقطعة الأرض التي سيّر عليها راعي البقر المنتجة للحليب .
- عقد ملكية الأراضي وعقد ملكية المستودع.
- تعهد من الموثق باكتتاب وثيقة تامين متعدد الأخطار على التجهيزات (موضوع القرض الأبقار، مضافا إليها كل التجهيزات الخاصة بعملية تربية الأبقار).
- وصل إيداع الحصة الشخصية من النسب المخصصة لمجموع القرض.
- حصة ضمان القروض المصغرة.
- وثائق أخرى وتعتبر كضمانات .

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة .

تعتبر الوثائق المحاسبية التي يقدمها الزبون *ه* للوكالة كإثباتات مالية محاسبية تمكن من اتمام الدراسة على أكمل وجه مثل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال، لاتخاذ القرار النهائي بالنسبة لصاحب الوكالة السيد *ه* جاء ملفه المالي مكون من :

- الميزانية التقديرية للسنوات الخمسة القادمة
- جداول هيكلية الاستثمارات والهيكلية المالية
- جدول الاستهلاك
- جدول حسابات النتائج التقديرية وسوف نقوم بالدراسة المالية لهذه العناصر الإدارية بغية معرفة الوضعية المالية للوكالة الاستثمارية وكذا لاستقراء لغة الأرقام المتواجدة فيها ومنه محاولة الخروج بنتيجة عن درجة

الخطر المتواجدة في الملف وكذا أسلوب البنك في معالجة هذا العنصر وأسلوب تطبيق الضمانات قبل الخروج بقيمة نهائية حول المشروع الكلي.

أولاً: الميزانية التقديرية للسنوات الخمسة القادمة

الميزانية الإفتتاحية Bilan D'Ouverture

المبلغ الإجمالي	سلب الخصوم	المبلغ المالي	رأس المال (إيجار الأصول)
23.888,90	5-1 أموال خاصة		(2) استثمارات
		3.500,00	مصاريق أولية
		00	تهينة
		4.401,00	معدات و أدوات
		17.1000,00	قطع الأغنام
		00	سيارات
		00	إعلام لبي
		00	هاتف/فاكس
		00	أثاث و أخرى

	5- ديون الاستثمار		(4) ديون عند الغير و التوفير
16.722,23	فروض بنكية	1.490,00	الصندوق
47.777,80	فروض اخرى	17.558,00	اشترك أموال الكفالة
		37.232,00	الضمانات
23.888,90		23.888,90	المجموع

المصدر: وثائق من البنك *وكالة -866*

الميزانية التقديرية للسنوات الخمسة القادمة
الميزانية التقديرية على 05 سنوات

	السنة الخامسة		السنة الرابعة		السنة الثالثة		السنة الثانية		السنة الاولى		الاصول		
	الصافي	الدائم	الصافي	الدائم	الصافي	الدائم	الصافي	الدائم	الصافي	الدائم			
الاستثمارات	0,00	7 000,00	7 000,00	7 000,00	7 000,00	2 100,00	2 100,00	7 000,00	2 800,00	2 800,00	7 000,00	3 500,00	
مصرفي ارض	0,00	4 300,20	4 300,20	4 300,20	4 300,20	12 900,60	12 900,60	4 300,20	17 200,80	17 200,80	4 300,20	2 150,10	
التجهيزات	0,00	880,20	880,20	880,20	880,20	2 640,60	2 640,60	880,20	3 520,80	3 520,80	880,20	440,10	
تجهيز	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
معدات و توربات	0,00	880,20	880,20	176,40	1 760,40	880,20	2 640,60	880,20	3 520,80	3 520,80	880,20	440,10	
قطيع الاغنام	0,00	3 420,00	3 420,00	6 840,00	6 840,00	3 420,00	1 026,00	1 026,00	3 420,00	1 368,00	1 368,00	3 420,00	17 380,00
سيارات	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
املاك ارض	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
ممتلكات ارض	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
اكت و اقرض	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
3-مستحقات													
سجلات و كوريات													
4-احتياطي	1 589,45		13 825,87		125 282,50		10 243,66		9 096,57		9 096,57		
ليلك	105 626,20		9 678,11		87 704,70		717 056,00		616 756,00		616 756,00		
لمستحق	45 268,40		41 477,60		37 587,70		3 073,10		27 289,50		27 289,50		
المجموع	159 804,50		181 960,70		212 696,50		233 542,60		265 753,10		265 753,10		

المصدر: نفس الرجوع السابق

جدول حسابات النتائج التقديرى للسنوات الخمسة

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
1788 253	1703 098	1621 998	1544 998	1471 200	إنتاج مباع مبيعات خاصة خدمات مقدمة (مؤدية)
1788 253	1703 098	1621 998	1544 760	1471 200	رقم الأعمال
268 238	255 465	243 300	231 714	220 680	المواد واللوازم المستهلكة
123 904	118 003	113 465	110 160	108 000	استهلاكات
168 794	161 885	156 403	231 217	149 232	خدمات خارجية
1227 318	1167 745	1108 830	1050 670	993 288	القيمة المضافة
66 153	63 003	60 002	57 145	54 24	ضرائب ورسوم
56 051	59 224	51 988	40 326	216 00	اشتراكات اجتماعية
151 200	151 200	151 200	151 200	151 200	مصاريف المستخدمين (أجور وتكاليف)
437 020	437 020	437 020	437 020	437 020	مخصصات الإهلاكات
4599	91 97	91 97	183 94	22993	مصاريف مالية
1275957	1254996	1227174	1198176	1165149	مجموع تكاليف الاستغلال
512 296	448 102	394824	346584	306051	إجمالي تراكم الاستغلال
93 689	74 431	0	0	37 210	ضرائب على الدخل الإجمالي
418 607	373 671	394 824	346 584	26 841	نتيجة الصافية للاستغلال
437 020	437 020	437 020	437 020	437 020	مخصصات الإهلاكات
855 627	810 691	831 844	783 604	705 861	الدفعات النقدية الإجمالية
334 445	334 445	334 445	334 445	334 445	تسديد للقروض
521 182	476 247	497 400	449 159	371 416	الدفعات النقدية الصافية
					نسبة الموارد والسلع المستعملة

الإهلاكات

إهلاك الاستثمارات

قيمة الإهلاكات					المدة	المبلغ الإجمالي	
السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1			
7000	7000	7000	7000	7000	5	35 000	مصاريف أولية
							تهيئة
							معدات و أدوات
10800	10800	10800	108 00	108 00	5	54 0000	آلة حاسوب مكان واحد
72540	72540	72540	72540	72540	5	362 700	حوض التبريد
4680	4680	4680	4680	4680	5	23400	مشروب الي
							قطيع الأغنام
342000	342000	342000	342000	342000	5	1710 000	عجلة جاهزة للولادة
							سيارات
							إعلام الي
							هاتف/فاكس
							أثاث أخرى
437020	437020	437020	437020	437020			المجموع

الميزانية التقديرية المالية (1)

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	
211	218	225	232	239	أموال اجتماعية أموال شخصية احتياطات نتيجة قيد التحصيل
211	218	225	232	239	رأس المال الصافي
269	347	395	374	419	نتيجة الصافية السنوية
1.672	1003	669	334	00	قروض بنكية محددة
478	478	478	478	478	قروض أخرى محددة شركاء ثابتون
2630	2046	1767	1418	1136	موارد دائمة
2150	1720	1290	860	430	استثمارات استثمار خارج الاستغلال قيمة عملة للاستثمار (VTT) اهلاك
430	430	430	430	430	
1.720	1290	860	430	00	اصول ثابتة
910	756	907	988	1.136	رأس المال العامل
910	1024	1253	1383	1509	STOCK المحزونات الحقوق الخزينة تسبيقات بنكية
00	268-	346-	395-	373-	احتياجات رأس المال العامل
699	777	825	804	489	قدرة التمويل الذاتي
					خارج اصول العيزانية
2658	2335	2127	1820	1509	ميزانية المالية

القيم مأخوذة بالنظام 1000/1

أهم التعميب المالية

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	
1.529	1.586	2.054	3.297	-	رأس المال الدائم/ اصول ثابتة (صافي الاستثمار)
0.183	0.224	0.243	0.219	0.234	نتيجة/ رقم الأعمال
1.274	1.591	1.755	1.612	1.753	نتيجة / أموال خاصة
0.079	0.093	0.105	0.127	0.158	أموال خاصة/ مجموع الميزانية

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	
211	218	225	232	239	أموال خاصة (رأس المال الصافي)
2.630	2.046	1.767	1.418	1.136	أموال دائمة
1.720	1.290	860	430	00	اصول ثابتة
910	756	907	988	1.136	راس المال العامل
00	268-	346-	395-	373-	احتياجات راس المال العامل
269	349	395	374	419	النتيجة
699	777	825	804	849	C.A.F طاقة التمويل الذاتي
1.471	1.545	1.622	1.703	1.788	رقم الأعمال
430	430	430	430	430	الاهتلاك
2.658	2.335	2.127	1.820	2.509	مجموع الميزانية

الأرقام مأخوذة بالنظام 1000/1

المطلب الثالث: نتائج الدراسة المطبقة

القراءة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة:

انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المقدمة يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية:

- رأس المال العامل:

باعتبار رأس المال العامل في التحليل المالي جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة ويعرف أيضاً بهامش الأمان ويحسب :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

وهذا الجدول حساب رأس المال العامل خلال السنوات الخمسة من الميزانية

الجدول رقم 03 حساب رأس المال العامل

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رأس المال العامل	910	756	907	988	1136

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها، نلاحظ ان رأس مال العامل في تزايد مستمر بحيث من *910* في السنة الأولى إلى *756* في السنة الثانية إلى ان وصل *1136* في السنة الخامسة، وبالتالي هي تطورات ايجابية أو ذات مؤشر إيجابي للمؤسسة لتغطية استثمارها.

- احتياج رأس المال العامل:

هو الذي تحتاج إليه المؤسسة بصفة حقيقية لمواجهة احتياجاتها من السيولة عند موعد استحقاقها ويمكن حسابه على النحو التالي:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{ق} + \text{ق ح}) - (\text{د ق أ} + \text{سلفات مصرفية})$$

وهذا الجدول حساب احتياج رأس المال العامل خلال السنوات الخمسة من الميزانية

الجدول رقم 04 حساب احتياج رأس المال العامل

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
احتياج رأس المال العامل	00	268-	346-	395-	373-

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها ان احتياج رأس المال العامل في تناقص مستمر بحيث في السنة الأولى كان يمكن بمعنى ان المؤسسة في حالة توازن وبالتالي لدى المؤسسة رأس المال الكافي لتمويل احتياجاتها أما في السنة الثانية بدأت في تناقص وصلت إلى * - 268 ثم * - 346 في السنة الثالثة ثم * - 395 في السنة الرابعة ثم في السنة الخامسة * - 373 بمعنى ان للمؤسسة فائض في رأس المال العامل لتغطية كل احتياجاتها .

- القدرة على التمويل الذاتي:

هي عبارة عن نسبة تبين مدى استقلالية المؤسسة عن الغير وتحسب كما يلي:

$$ن ت ذ = \frac{\sum \text{الديون}}{\text{خ}}$$

وهذا جدول حساب القدرة على التمويل الذاتي خلال السنوات الخمسة من الميزانية

الجدول رقم 05 حساب القدرة على التمويل الذاتي

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
القدرة على التمويل الذاتي	699	777	825	804	849

من خلال الجدول نلاحظ ان القدرة على التمويل الذي في تزايد مستمر بحيث كان في السنة الأولى *699* ثم انتقل إلى *777* في السنة الثانية ثم *825* في السنة الثالثة ثم *804* في السنة الرابعة إلى ان وصل إلى *849* في السنة الخامسة وبالتالي هو مؤشر إيجابي في عملية القرض.

✓ النسب المالية :

هي العلاقة بين القيمتين المتتاليتين ذات معنى مع الهيكل الاستغلالي والمالي وهذه القيم تأخذ من الميزانية أو من جدول الاستغلال أو منهما معا لمدة زمنية معينة .

وهذا جدول حساب النسب المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج

الجدول رقم 06 حساب النسب المالية

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
نسبة مردودية النشاط	0.183	0.224	0.243	0.219	0.234
نسبة مردودية الأموال الخاصة	1.274	1.591	1.755	1.612	1.753
نسبة الصول الخاصة	0.079	0.093	0.105	0.121	0.158

نلاحظ من خلال الجدول أن:

✓ نسبة مردودية النشاط في تزايد مستمر حيث انتقل من *0.183* في السنة الأولى ثم *0.224* في السنة الثانية ثم *0.243* في السنة الثالثة ثم إلى *0.219* في السنة الرابعة ثم *0.234* في السنة الخامسة فهي تبين ما يقدمه رقم الأعمال من نتائج .

✓ نسبة مردودية الأموال الخاصة في تزايد مستمر حيث انتقلت من *1.274* في السنة الأولى ثم *1.591* في السنة الثانية ثم *1.755* في السنة الثالثة ثم إلى *1.612* في السنة الرابعة ثم *1.753* في السنة الخامسة وهذا يعبر عن نمو المؤسسة.

✓ نسبة الأموال الخاصة هي أيضا في تزايد مستمر كما هو مبين في الجدول وهذا يعتبر نشاط تقديري وبالتالي تعتبر جيدة بالنسبة للمؤسسة.

- النتيجة السنوية: من خلال هذا الجدول يمكن حساب النتيجة من خلال الميزانية وجدل حسابات النتائج خلال السنوات الخمسة .

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
النتيجة	269	347	395	374	419

نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة في تزايد مستمر حيث انتقلت من *269* في السنة الأولى إلى ان وصلت *419* في السنة الخامسة وبالتالي المؤسسة تحقق ربح خلال السنوات الخمسة وهو مؤشر إيجابي لها .

- مؤشر الخزينة:

تعتبر مجموعة من الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تمثل صافي القيم الجاهزة ويمكن حسابها كما يلي :

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

ومن خلال هذا الجدول يمكن حساب مؤشر الخزينة خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال السنوات الخمسة .

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
مؤشر الخزينة	910	1024	1253	1383	1509

نلاحظ من خلال الجدول ان الخزينة موجبة خلال السنوات الخمسة، وبالتالي يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجاته وفي هذه الحالة يمكن للمؤسسة إبقاء جزء من أموالها لتغطية بعض التزاماتها أو توظيف هذه الأموال في مشاريع أخرى .

• تقييم أهمية التحليل في البنوك:

- من خلال الدراسة المالية التي بين أيدينا يمكن وضع دراسة مفصلة لمجمل المؤشرات المالية المهمة التي تعتمدها الوكالة *866* في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
ومن خلال هذه العملية يمكن تقدير أهمية التحليل المالي كعملية جوهرية وأداة مهمة جدا في عملية اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

- أنه من المهم جدا الإشارة إلى ان الضمان الحقيقي لمنح أولى قرض كان يبدأ من عملية التشخيص الجيد للوضعية المالية للمؤسسة التي من خلالها يتم الوصول إلى معرفة مدى مردودية المشروع المقدم للتمويل، وكذا المستوى المالي الذي تكون عليه المؤسسة طالبة القرض والذي يخول لها إمكانية مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية أيا كان نوعها .

- لقد سمح لنا الاطلاع على المؤشرات المالية في الحالة التي يمكن دراستها من استخلاص نتائج عديدة إلى مكانة وأهمية التحليل المالي كأداة رياضية وعملية في التسيير البنكي لعمليات التمويل .
- ان تسجيل قيم موجبة لرأس المال العامل، يعني إمكانية تغطية الأموال الدائمة لصافي الاستثمارات، فتسجيل قيم مالية في هذا المؤشر يساعد الوكالة في تسجيل وجود خطر من خلال الإختلالات التوازن المالي في الميزانية المالية .

كما ان تسجيل قيم معتبرة للقدرة على التمويل الذاتي، يشير إلى قدرة المؤسسة طالبة القرض على الاحتفاظ بمستوى معين من التمويل المالي يسمح لها بمواجهة مشاكل تقلبات السوق مثلا وغيرها من الأخطار الداخلية والخارجية .

- أخيرا سمحت لنا الدراسة التطبيقية في الوكالة *866* بمعرفة مدى حاجة المؤسسات إلى التمويل، مما يوثق دائما ضرورة اعتماد التحليل المالي في عمليات منح القروض كخطوة لا يمكن تجاوزها .

خلاصة الفصل

انطلاقاً من دراستنا لهذا الفصل نستنتج ان قرار من القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم عن طريق تسليط الضوء على الكثير من العناصر بصفة جيدة بغية الحصول على قرار سليم النتائج.

إنّ أي ملف قرض ينبغي ان يحتوي على العناصر من اجل دراسة بشكل كامل منها ... (وثائق محاسبية وجداول مالية وميزانيات تقديرية...)

كما ان التحليل المالي هو الأداة الجوهرية في اتخاذ قرار عملية منح القرض من طرف البنك .

وتعتبر الضمانات المقدمة هي من الإجراءات المتخذة من طرف البنك من اجل ضمان القرض وبالتالي فهو الذي يختار الضمانات التي ينبغي على الزبون الالتزام بها .

أخيراً يمكن القول ان عنصر أو خطر عدم التسديد هو الذي يتخوف منه البنك كونه عنصر مرن ويتخذ عدّة أشكال وصور وفي هذا الصدد تجتهد وكالة *866* على محاربة هذا الخطر بكل الأساليب الممكنة ذلك من خلال قرضها للضمانات المتماشية مع هذا الخطر من أجل ضمان سير جيد للقرض بالإضافة إلى متابعة مستمرة لعمليات التسديد الدورية المحددة والمشروطة.

تمهيد

يعتبر الجهاز المصرفي في أي دولة عبارة عن جهاز تنظيمي تقع عليه أعباء تمويل العمليات الإنتاجية في المجتمع ، فالحاجات المتزايدة للوسائل التمويلية و الموارد المالية الضرورية لتحقيق الاستثمارات و التنمية الاقتصادية بصفة عامة تقتضي توفر مجموعة من المؤسسات التي تتكفل و حشد موارد المجتمع من الأموال و سد حاجيات البلاد لمختلف أشكال الائتمان المتفاوتة الآجال و كذا إنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الأفراد و ذلك وفقا لأهداف مسطرة و التي تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة اختلاف قدرتها الاقتصادية و توجهاتها السياسية .

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيس في اقتصاديات المديونية أين تكون الاحتياجات المالية الكبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة ، و هذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما ، و هو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر ، وقد عرف هذا القطاع تطورات و تغيرات منذ الاستقلال ، لكن التزامه بتمويل القطاع ، و شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة .

و بالنظر إلى ما تملي المعطيات الاقتصادية و المالية الجديدة على المستويين الوطني و الدولي ، فان هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة و على جميع المستويات لذلك سنحاول من خلا هذا المبحث التعرف على مفهوم الجهاز المصرفي و مختلف التغيرات و التطورات التي طرأت عيه و ذلك من خلال هذه المطالب :

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري¹

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكا أجنبيا خاصا اغلبها من جنسية فرنسية ، و بالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة و شركات للتأمين و صناديق البريد للودائع و الادخار ، كما انه بعد احتلال فرنسا الجزائر تم تنظيم الجهاز المصرفي ليلبي حاجيات المستعمرين و تخدم التجارة الخارجية ما بين الجزائر وفرنسا ، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ، و مصالح الشعب الجزائري ، لهذا كانت اغلب البنوك المتواجدة و المكونة للجهاز المصرفي الجزائري عبارة عن فرع للبنوك الجزائرية

¹ مليكة زغيبب +حياة نجار "النظام البنكي الجزائري" تشخيص الواقع و تحديات المستقبل " ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية -واقع و تحديات- جامعة الشلف 2004-2005 ص 398

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

إلا انه و بعد الاستقلال الجزائر و نظرا لأهمية القطاع المصرفي فإنه أصبح تحت مراقبة و سيطرة الدولة الجزائرية ، و بتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي انشأ عام 1963 ،. ليقوم بإصدار النقود و إدارة احتياط القطاع الأجنبي(العملات الأجنبية) و مراقبة عرض النقود و العقود الدولية المبرمجة بين الجزائر و العالم الخارجي و أخيرا مراقبة البنوك التجارية أما البنوك التجارية التي باشرت أداء أعمالها في عقد 60 من القرن 20 ، فهي البنك الوطني الجزائري ، و البنك الخارجي الجزائري ، و القرض الشعبي الجزائري و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و البنك الجزائري للتنمية .

و من خلال ما سبق يمكن إعطاء مفهوم شامل و دقيق للجهاز المصرفي الجزائري حيث ان المنظومة المصرفية شهدت توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة ، فالي جانب البنوك العمومية الستة و صندوق التوفير و الاحتياط الذي تحول غالى بنك في عام 1997 ن وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 28 بنكا و مؤسسة مالية في نهاية عام 2002 ، منها بنوكا جزائرية و أخرى مختلطة و أخرى فروعاً لبنوك أجنبية .

المطلب الثاني : تطور الجهاز المصرفي الجزائري

أ - النظام المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي :

عند الاحتلال الفرنسي (1830) كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلّة دور النقود في المبادلات و بنظام المعدنيين الذهب والفضة في العملية ، وكانت هناك دار لسك النقود ، أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد عام (1948)، وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 19/07/1943 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا و يساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد ، و قد بدأ هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 ، ولكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري من تلك السنة في فرنسا (إقصاء لويس الملك فليب عن العرش و إعلان الجمهورية الثانية)¹

و في جويلية الغي المشروع و جرى تعويض المساهمين و ثاني مؤسسة كانت

le comptoir national c'excompte تقتصر وظيفتها على الائتمان (اي تتمتع بحق إصدار النقود) و لم

تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع .

¹ أ.زيدان محمد +دريس رشيد : متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي ، من الملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و

التحولات الاقتصادية المنظم يومي 14/15 ديسمبر 2004 ، جامعة الشلف

و ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر 1851 برأسمال قدره 3 كملايين فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم ، و قد اهتمت به السلطات الفرنسية و منحتة اعتمادا أي قرضا ، بنصف قيمة رأسماله المدفوع (1.500.000 فرنك) و ربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي و حق تعيين المدير و حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية (لم يكن حق الإصدار في ذلك الزمان أبديا) و تدمر البنك بأزمة شديدة في الفترة من سنة 1880 إلى سنة 1900 بنتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية و العقارية من المعمرين مما دفع السلطة الفرنسية عام 1900 إلى اتخاذ إجراءات مزرية بشأنه : نقل مقر البنك إلى باريس و تغيير اسمه الى بنك الجزائر و تونس ، و تغيير أسس الإصدار و التغطية ، و تخصيص ثلاث ملايين تكرر للتمويل الزراعي ، و تعيين محافظا و نائبه مع 15 عضوا من الجزائر و من فرنسا .

و تفويض البنك حق الإصدار دون تقييد المدة ، و قد تأمم البنك عام 1946 ، و في 19/09/1958 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بع استقلالها ، و عاد اسمه مجددا بنك الجزائر ، و قد ظل يعمل إلى تاريخ 31/12/1962 حيث ورثه ابتداء من اليوم التالي ، البنك المركزي الجزائري¹ .

و بالنظر لأهمية بنك الجزائر المذكور ، الذي استمر أكثر من قرن في خدمة الاحتلال يمكن أن نستعرض بنية النظام المصرفي في تلك الفترة .

أولا : بنك الجزائر² :

زاول بنك الجزائر نشاطه ، منذ نشأته ، كبنك إصدار و بنك ائتمان في آن واحد و بعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته الثانية تتقلص سيئا فشيئا إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي و سنتناول وظيفتين المذكورتين على التوالي :

1) الإصدار : في البداية كان البنك ملتزما بتغطية ذهبية لا تقل عن الثلث للنقود الورقية التي يصدرها و للودائع عند الطلب ، مما قيد حديثه في الإصدار و قد الغي هذا الشرط و حل محله علم 1940 ، مبدأ سقف الإصدار (أي تحديد حد أقصى للإصدار دون تقييده بغطاء) و ذلك لغرض تحقيق

¹ شاكر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك 1992 " ديوان المطبوعات بجامعة الجزائر - ص 48-49

² مرجع سبق ذكره ، ص 49-52

- المرونة في الإصدار من اجل تلبية حاجات الاقتصاد إلى النقود اي حاجات المعمرين و الإدارة الاستعمارية) أما بالنسبة لحق الاستبدال بالذهب فقد كانت الأوراق النقدية في البداية قابلة الاستبدال بالذهب و في عام 1870 أصبحت النقود الورقية إلزامية ، وتؤكد ذلك عام 1914 ن و قد عاد حق الاستبدال بالذهب عام 1928 و الغي مجددا عام 1936 ، أما القوة الإجرائية للنقود ظلت قاصرة على الإقليم الجزائري (اي في ملزمة فرنسا مثلا) إلى أن تقرر عام 1959 ، الإجراء المتبادل مع الفرنك الفرنسي .
- (2) أما بخصوص المبادلة مع العالم الخارجي فقد كانت تتم عبر ميزانيات حسابية تركز دائما على رابطة (أي نسبية ثابتة بين الفرنك الجزائري و الفرنك الفرنسي) ن وهذا يعني تذبذب قيمة الأول تبعاً لتذبذب قيمة الثاني تجاه العملات الأخرى –الإسترليني مثلا – و بالتالي معاناة الأول من تدهورات الثاني ، كما يعني تذبذب سوق الائتمان في الجزائر تبعاً لتذبذبه في فرنسا .
- (3) و باختصار كان بنك الجزائر مجرد فرع ميداني لبنك فرنسا ووزارة المالية الفرنسية وهذا جزء من التبعية النقدية ناتجة عن روابط اقتصادية و سياسية على اساس كولونيا لي وعلاقة التبعية تتضح أكثر من خلال الشروط الفروضة على بنك الجزائر بشأن العملات الاجنبية (كالإسترليني و الدولار ...الخ) حيث لم يكن له سند سوى بنك فرنسا .
- (4) كما تتضح علاقة التبعية في أن التغيرات في القاعدة النقدية الفرنسية كانت تآثر أليا على الجزائر و ذلك بسبب ثبات سعر الصرف بين العملتين بسبب حرية انتقال رؤوس الأموال بين فرنسا و الجزائر و لوجود نظام مصرفي جزائري مرتبط بفرنسا (اي بالخارج) مما ترك الجزائر في شبه عجز اتجاه متطلبات السياسة النقدية العفالة .
- 2 –بنك الائتمان :** أما بالنسبة لوظيفة بنك الائتمان فان بنك الجزائر كبنك ائتمان كان مسؤولاً عن ائتمان الحكومة –أي الإدارة الاستعمارية – يقدم تسليفات بدون فائدة و يدر استثمار قسم من إيراداتها و يمسك حسابا جاريا للخزانة و يمنحها اعتمادا غير محود من اجل تحقيق مرونة الاستبدال بين العملتين الجزائرية و الفرنسية (الخزينة الجزائرية تأسست عام 1943 لكي تعود مجددا عام 1958 كقسم تابع للخزينة الفرنسية)

اما بالنسبة للائتمان الخاص فقد واجه البنك منذ بدايته جزءا هاما من موجوداته لتمويل القطاع الزراعي بقروض ومتوسطة و طويلة الأجل لعدم وجود بنوك تقوم بذلك ، و قد تعرض بسبب ذلك لاختلال كبير في المالية و التسيير .

وقد تدهور وضع البنك في الخمس الأخير من القرن الماضي بفعل النيذ - السلعة الزراعية الوحيدة التي كانت تسوق بغزارة - و تلف أجزاء من المحصول بفعل الكوارث الطبيعية مما أدى بالتالي إلى عجز المزارعين عن الوفاء بديونهم للبنك .

و لم يكن تدخل البنك في تطور الزراعة مباشرة فقط بل و قد كان أيضا غير مباشر ، حيث شجع تأسيس منشآت خصم محلية يساعدها هو و يوفر لها السيولة عن طريق إعادة الخصم كواسطة بينه و بين المزارعين ، و قد كانت الكارثة كبيرة بعد إعسار تلك المنشآت اي توقفها عن الدفع بسبب عدم وجود المال لديها و اعتبارا من سنة 1900 و ما بعدها انبثقت شيئا فشيئا المؤسسات المصرفية الزراعية (صناديق جهوية للتأمين الزراعي المشترك و الصندوق الجزائري)

للائتمان الجزائري المشترك مما حرر بنك الجزائر من العجز الزراعي و جعله يتفرغ للتمويل التقليدي للمبادلات التجارية و خاصة مع الوطن الأم فرنسا و بعد الحرب العالمية الأولى و اثر تطور النظام المصرفي الفرنسي (و امتدادا لهذا التطور للجزائر بالتبعية) بدأت فعالية البنك في ميدان الائتمان و اخذ يتفرغ لوظيفته كبنك و من البنوك كما فقد طبيعته كبنك تابع للقطاع الخاص (أو على وجه الدقة : القطاع المشترك) و تحول عام 1945 إلى بنك يتبع القطاع العام على غرار ما حصل في فرنسا بالنسبة لبنك فرنسا أيضا ، و ظهر في هذه الفترة أيضا Le Conseil Algérien De Crédit للإشراف على السياسة المصرفية في البلاد .

و مع كل هذه التطورات لم يتحول بنك الجزائر إلى بنك مركزي بمعنى الكلمة وذلك لأنه لم تكن لديه وسائل الرقابة النقدية الفعالة ، كاشتراط نسبة السيولة في موجودات البنوك مثلا ، ولان البنوك العاملة في الجزائر كانت في غنى عن بنك الجزائر عند حاجاتها للسيولة اذ كانت تلجأ في حلة الحاجة إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا و كذا لان حرية تداول رؤوس الأموال بين الجزائر لا و فرنسا

كانت بجد ذاتها عائقها أمام ممارسة بنك دوره كمسؤول عن السياسة النقدية و القاعدة النقدية للبلاد ، وان تقلبات الائتمان في فرنسا تنقل فورا الى الجزائر .
و باختصار : لم يكن بنك الجزائر قادرا عن رسم و تنفيذ سياسة نقدية خاصة بالجزائر تستهدف مصلحة الجزائر قبل كل شيء (حتى و لو كان المقصود بكلمة جزائر ان اذن جزائر المحتلين و المعمرين) .

ثانيا : بنية النظام المصرفي .

وكانت كما قلنا امتدادا للنظام الفرنسي بكل خصائصه و مقوماته و كذا الحال بالنسبة للانضباط و الرقابة للنشاط المصرفي .

و عشية الاستقلال كانت تلك البنية تتضمن شبكة هامة من البنوك التجارية و بعض بنوك الاعمال و منشآت لإعادة الخضم ، و مؤسسة متخصصة في البنوك الشعبية ، وقد شهدت فترة الخمسينيات بالذات زيادة فعاليات المؤسسات الائتمانية الفرنسية متعددة (من القطاع العام و القطاع المختلط) و في عام 1959 تأسس بنك التنمية باسم : La Caisse
. D'équipement Pour Le Développement De L'algerien

أما بخصوص إدارة المصارف و الرقابة عليها فقد امتدت للجزائر قرارات فرنسا الصادرة غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية بشأن تنظيم المصارف و هكذا ظهر للوجود مجلس محلي جزائري للائتمان ، مهمته استشارية و تنسيقية (عند حصول تعارض مع فرنسا في الميدان المصرفي) و كذلك ظهرت الجمعية المعنية للمصارف و واجباتها استشارية و انضباطية و نتيجة القول ان النظام المصرفي نشأ في الجزائر المحتلة و ترعرع كامتداد و كظل للنظام المصرفي و كانت وظيفته خدمت المحتلين و مصالحهم أما سياسة الائتمان فقد ظلت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا
وفي الأخير يمكن القول بان النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كان رغم علله بمثابة "امتياز للجزائر و التي لم تحظى بمثله المستعمرات الفرنسية الأخرى "
و طبعا المقصود بالجزائر بجزائر المحتلين الدخلاء آنذاك .

ب- النظام المصرفي الجزائري في الجزائر المستقلة¹:

شهد النظام المصرفي الجزائري غداة الاستقلال عدة تغيرات كنتيجة ذهاب الإطارات المؤهلة في تسيير البنوك الفرنسية ، و بهذا كانت أجهزة النظام المصرفي الجزائري تابعة للجهاز المصرفي الفرنسي ، مما استلزم على الدولة الجزائرية إعطاء وجه جديد للنظام المصرفي الجزائري من خلال الإصلاحات و هذا بتأمين الأجهزة المصرفية .

حيث مر النظام المصرفي الجزائري بثلاث مراحل أساسية و هي :

أولا : المرحلة الأولى من 1962 إلى 1970²

حيث كان يتكون النظام المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة من المؤسسات المصرفية التالية :

- **البنك المركزي** : تأسس هذا البنك بموجب القانون 144/62 المؤرخ في 1962/12/13 حيث أن له

امتياز إصداره للنقود القانونية و حرصه على إيجاد استقرار داخلي و خارجي لها ، وإنشاء الظروف

المواتية لتطوير الاقتصاد الوطني في مجال النقد و القرض و كذلك الصرف .

- **الصندوق الجزائري للتنمية** : و انشأ هذا الصندوق بموجب 165/63 الصادر في 1963/05/07

لتمويل الاستثمارات المدرجة في إطار البرامج و مخططات التنمية .

- **الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط** : انشأ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 227/64 المؤرخ في

1964/08/10 تتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد لتمويل عملية الإسكان

و بعض العمليات التي تخص المنفعة الوطنية مثل شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية

- **البنك الوطني الجزائري** : تأسس في 1966/06/13 و يعتبر أول بنك تجاري بعد الاستقلال و يقوم

بجمع الودائع و منح القروض القصيرة الأجل .

البنك الخارجي الجزائري : تم تأسيس هذا البنك بموجب الأمر 204/67 المؤرخ في 1967/10/01 و يعتبر

ثالث بنك تجاري و يقوم بجمع الودائع و تمويل عمليات التجارة الخارجية كما تمتد النشاطات الاقراضية للبنك

الخارجي الجزائري الى قطاعات أخرى

¹ شاعر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك 2000 " ديوان المطبوعات بجامعة الجزائر ص 70

² سعدي هاني "طرايشي معمر +ثعالي العيد : الجهاز المصرفي و دوره في تفعيل السوق المالية في الجزائر دراسة حلة القرض الشعبي الجزائري CPA

الشفل 2004 ص 60

ثانيا المرحلة الثانية 1971 الى 1985 :

تميزت هذه الفترة بظهور مخططين رباعيين ، الأول (1970-1973) و الثاني (1974-1977) و المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حيث كان الهدف منها تحقيق مركزية للموارد و توزيعها بطريقة منتظمة و محكمة في إطار استثمارات مخططة ، و في نفس الوقت انشأ المجلس العام للائتمان و ذلك في عام 1971 لدراسة المسائل المتعلقة بطبيعة القروض ، و تقديم الاقتراحات و التوجيهات التي تساعد على تنمية المصادر الادخارية و التمويلية ، كما أنشأت في 1971/06/30 اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب القانون رقم 14/71 بقرار من وزارة المالية ثم جعل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط كبنك وطني للسكن ن ثم أصبح القرض الشعبي الجزائري في هذه السنة يقوم بإعطاء القروض المتوسطة الأجل ن وفي سنة 1972 حول الصندوق الوطني للتنمية إلى البنك الجزائري للتنمية و تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 1982 بمقتضى المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/03/13 حيث يعتبر هذا البنك بنكا تجاريا و اهتمامه منصب في تجميع الودائع و منح القروض المتوسطة و طويلة الأجل هدفه تكوين رأس مال ثابت ، و يعتبر متخصص في القطاع الفلاحي .

وفي 1985/04/30 تم تأسيس بنك التنمية المحلية بمقتضى المرسوم 85/85 حيث يقوم بجمع الودائع و منح القروض لصالح الجماعات و الهيئات المحلية .

ثالثا : المرحلة من 1986 إلى يومنا هذا ¹ :

تميزت الفترة الممتدة في العامين الأولين من هذه الفترة بظهور قانونين :

- قانون رقم 12/86 المؤرخ 1986/08/19 المتضمن نظام البنك و القرض
- قانون رقم 06/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 و هذا لتوجيه المؤسسات العمومية و قد تمت المصادقة على قانون النقد و القرض بتاريخ 1990/04/14 و الذي هو مسجل تحت رقم 10/90
- حيث يمثل الركيزة الأساسية من الناحية التسعيرة للنظام المصرفي الجزائري
- و خلال هذه الفترة تم إنشاء عدة بنوك خاصة و مختلطة يمكن ذكر ما يلي :

¹ سعدي هاني "طرايشي معمر +ثعالبي العيد : مرجع سبق ذكره ص 60-62

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

- **بنك البركة**: تم تأسيسه في 1990/12/06 و هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية حيث يمثل بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجانب الجزائري بنسبة 51% أما الجانب السعودي فيمثله بنك البركة الدولي بنسبة 49% والذي تتمثل وظيفته في التمويل و الاستثمار وفق التعاملات الإسلامية
- **البنك الصناعي و التجاري الجزائري** تأسس هذا البنك بتاريخ 1997/06/28 وفقا للرخصة من مجلس النقد والقرض براس مال يقدر ب 500 مليون دينار ، و يقوم هذا البنك بالعمليات المالية الخاصة بالبنوك التجارية .
- **الشركة العامة الفرنسية** : تم تقرير إقامة فرع البنك الفرنسي بالجزائر و هذا بتاريخ 1998/04/15 بنسبة مساهمة تقدر ب 49% من رأسمال المقدر ب 500 مليون دينار جزائري و الهدف من إنشائه هو تمويل النشاطات التجارية و ضمان متابعة برامج الخصخصة بالنسبة للمؤسسات العمومية كما يقوم هذا البنك بنشاطات السير المالي بما فيها الدفع و التحويل لفائدة الزبائن المحليين و انجاز الدراسات لصالح المؤسسات .
- **البنوك الخاصة و المختلطة الأخرى** : إضافة الى ما سبق ذكره من البنوك فلقد رخص مجلس النقد و القرض تأسيس بنوك أخرى ذات رؤوس اموال وطنية و اجنبية منها كبنك " منى " الشركة العربي "، " سيتي بنك"، القرض الليوني "، وكذا بنوك اخرى سواء كانت اجنبية أو وطنية خاصة أو مختلطة ، كما ادى اصدار هذا القانون إلى تغيير اسم البنك المركزي الجزائري la banque central d' Algérie الى بنك الجزائر la banque d'Algérie .

المبحث الثاني: اصلاحات 90 و أثرها على تفعيل دور الهيئات المالية و المصرفية

المطلب الاول : سياسة الإصلاحات قبل 1990 و بعد 1990 للنظام المصرفي الجزائري

سنتطرق هنا الى الإصلاحات التي مست النظام المصرفي قبل و بعد 1990 و التي تعتبر جذرية في هذا المجال
أولا :الإصلاحات الأساسية قبل 1990: أظهرت التعديلات التي أدخلت على النظام المصرفي الجزائري خلال
السبعينيات و بداية الثمانيات محدوديتها و عليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهجية
تسييره أو من حيث المهام المنوطة به .

سجلت سنة 1986¹ الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة
القروض الممنوحة² و بالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها الى جانب
متابعة الوضعية المالية للمؤسسات و اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القروض و
استبعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية ، حيث كلف البنك المركزي
الجزائري في هذا الإطار بإعداد و تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم
المفتوحة على مؤسسات القرض³ بالإضافة إلى ذلك أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار و
الخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض⁴ ثم
شرعت الجزائر في سنة 1988 بتطبيق برنامج أصلاحي بمجموع القطاعات الاقتصادية ، و قد مست
الاجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى و التي كانت على عاتقها اهم
النشاطات الاقتصادية.

ثم جاء قانون 01/88⁵ الذي منح المؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية القرار الحقيقي كما
اظهر بشكل جلي المفهومين الفائدة و المردودية و في هذا الصدد أعلنت النصوص المصادق عليها في
إطار الإصلاح الاقتصادي عن سلسلة من المبادئ هدفها إدخال المرونة و إعادة تهيئة القواعد المطبقة في
ميدان التنظيم و تشغيل المؤسسة العمومية الاقتصادية بما في ذلك العلاقات التي تربطها بالغير لاسيما
الدائنين .

¹ قانون 12/86 مؤرخ 1986/08/19 و المتضمن نظام البنوك والقرض

² المادة 11 من القانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك و القرض

³ المادة 19 من قانون 12/86 نفس النظام السابق ذكره

⁴ المادة 26 من قانون 12/86 نفس النظام السابق ذكره

⁵ القانون 01/88 المؤرخ 1988/01/12 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية

لقد تم التأكيد في إطار هذا القانون بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري¹ كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفقتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير خدمات العمومية² بالإضافة إلى ذلك تتمتع هذه المؤسسات بالأهلية القانونية الكاملة ، وبهذه الصفة لها القدرة على الالتزام و التعاقد بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة و الاحتكام المعمول بها في المجال المدني و التجاري .

على هذا الأساس تم وضع نصوص الإصلاح نهائيا ، نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي : "هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها" فضلا عن ذلك بمقتضى نفس النص فان ممتلكات هذه المؤسسات قابلة لإجراءات تحصيلية طبقا للقانون الساري المفعول مثلما هو الشأن بالنسبة لشركة تجارية ذات رؤوس أموال خاصة³ ثم جاءت المصادقة على القانونين 01/88 و 04/88 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية كونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية للقطاع العمومي و انتقلها إلى الاستقلالية بمنحها بالفعل القدرة .

وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة و عليه اصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المدرج في إطار الاقتصاد المخطط الغير ملائم .

ثم حاول أن يحذف القانون 06/88 بعض التعديلات الضرورية ، حيث ترجم نص هذا القانون الإرادة الواضحة في التغيير في تعديله بعض الأحكام و توضيحه للبعض الآخر .

يذكر هذا القانون بان مؤسسات هذا القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية و هذا ما يدرج البنوك بالتأكد ضمن دائرة المتاجرة لتحضيرها قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة التي يحددها قواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق الحر كما يسمح هذا القانون بمؤسسات القرض و الهيئات المالية إلى اللجوء إلى القروض المتوسطة الأجل في السوق الداخلية و الخارجية.

ومن هنا نقول أن استقلالية البنوك بصفقتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988 و هذا طبقا للقوانين التي تم المصادقة عليها في هذه السنة .

¹ المادة 03 من القانون 01/88 نفس النظام السابق

² المادة 04 من القانون 01/88 نفس النظام السابق

³ المادة 08 من القانون 01/88 نفس النظام السابق ذكره

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

على الرغم من هذه التعديلات اتضح أن القانون المصرفي لعام 1986 لا يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة ، و كان من المقرر أن تتواصل العملية بالمصادقة على نص جديد لهذا جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض⁽⁴⁾ و الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى ، لاسيما البلدان المتطورة .

يأخذ قانون النقد و القرض التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري و بنظام البنوك و القرض في أن واحد فهو :

جعل هيكل النظام المصرفي أرضية لعصرنته

يعطي للبنك المركزي الجزائري استقلاليته

يمكن للبنك المركزي الجزائري من استعادة صلاحياته الخاصة بالبنوك المركزية و تدرج هذه المحاور بالتأكيد ضمن الأفكار الأساسية التي يحملها هذا القانون ، إذ أن قانون النقد و القرض يحدث فعلا حيث لا يقتصر دور هذا القانون على ضمان الاستقلال النسبي للبنك المركزي بل يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي

ثانيا : الإصلاحات الأساسية بعد 1990

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد و القرض استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له على السواء ، شروط تعيين مسيريه و شروط ممارسة و وظائفهم ، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له و مجلس النقد و القرض و مراقبون يتولى شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي ، يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة 06 سنوات و يعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة 05 سنوات و لا تجدد المدة و لا يمكن إقالته من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز او خطأ فادح ، يتضمن مجلس النقد و القرض ، الذي يرأسه المحافظ ، نواب المحافظ الثلاثة و ثلاثة موظفين ساميين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم و كفاءتهم في الشؤون الاقتصادية و المالية و يفترض ان يخلق هذا التعاون أحسن الظروف للانسجام بين السياسة النقدية و المالية و المكونات الأخرى للسياسة الاقتصادية .

يعمل مجلس النقد و القرض تارة بصفة مجلس إدارة لبنك الجزائر و هو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس الإدارة و يتم في هذه الحالة إثراء المراقبين في أشغال مجلس الإدارة و اهم حق إداء بالرأي باعتبار صوتهم استشاري ، كما يتصرف مجلس النقد و القرض تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام

المنوطة بالبنك المركزي و في إطار هذه المهام فان البنك المركزي ملزم بخلق و تثبيت أحسن الظروف في ميدان القرض و الصرف قصد تحقيق تطور منتظم للاقتصاد الوطني ن كما انه ملزم بموجب القانون بالعمل على الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة الوطنية .

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر¹ بالنسبة لكل مشروع قانوني أو تنظيمي خاص بالمالية أو النقد.

كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح اي إجراء من شأنه ان يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات و على الوضعية المالية العامة ، و على تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة كما يلزم قانون النقد و القرض بنك الجزائر على كل امر من شأنه ان يمس الاستقرار النقدي استقلالية بنك الجزائر :

تقاس استقلالية العملية لهذه الهيئة من خلال المهام و الأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد و القرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير و ضمان التنفيذ الخاص بما يلي :

إصدار النقد

المعايير و الشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي (الخصم -إبداع و رهن المستندات العمومية و الخاصة) الأهداف الخاصة بتطوير المكونات المختلفة للكتلة النقدية و حجم القرض الشروط الخاصة بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية

شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر يتمتع مجلس النقد والقرض بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية كتحديد القواعد و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية لا سيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة و الملاعة و هو ما يعكس الاهتمام بالسير و امن النظام المالي

اللجنة المصرفية :

كلفت اللجنة المصرفية بعد تاسيسها بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الانظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بالمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها² يتجلى من خلال فحص احكام القانون 10/90 ان اللجنة المصرفية قد منحت قدرة كبيرة في ميدان المراقبة بشكل دقيق ن وهو ما يترك لهذه الاخيرة مجالاً كافياً لتنظيم

¹ بنك الجزائر هو التنمية الجديدة للبنك المركزي طبقاً لاحكام القانون 10/190 السابق ذكره

² المادة 143 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 و المتعلق بالنقد والقرض

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

عملها و تكييفه مع التغييرات المترتبة على التحول الهيكلي للنظام المصرفي وهذا ما يجعلها نستنتج ان مهمة اللجنة المصرفية تتجاوز المراقبة البسيطة للشرعية أو بعبارة أخرى السهر على احترام الإجراءات القانونية دو التنظيمية من طرف البنوك و المؤسسات المالية و يتمثل الغرض من هذه المهمة في تفادي النتائج السلبية المترتبة عن العجز في التسيير ، و أيضا يستلزم على اللجنة أن تكون حاضرة و ان تمارس العملية الوقائية و بالفعل ففي كل حالة يكون فيها بنك ما في حالة صعبة بل و خطيرة دون أن يكون ذلك حكما تشريعيًا أو تنظيميا تتدخل اللجنة لإصلاح و وضعيته ، ويتجلى هذا الدور الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في أن واحد .

و تظهر المراقبة الغير المنتظمة من خلال مراقبة الوضعية المالية للبنوك و المؤسسات المالية المنصوص عليها في القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض ¹ .

و على الرغم من ان إصلاح المراقبة غير دقيق في حد ذاته و غير محدد بشكل وافي في إطار هذا القانون ، فانه لا يجوز اعتبار هذه المراقبة فرصة متاحة للجنة في التدخل في سياسة الإقراض و تحصيل موارد البنك ، بل ينبغي اعتبارها وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لإخطار كبيرة ، و بعبارة أخرى السهر على أن تنجز هذه القرارات تطورات تعرقل ملاءة البنك او المؤسسة المالية و نخلص هنا الى انه يجب ان ينبثق عن متابعة تطبيق تنظيمات و تعليمات بنك الجزائر تقييم مدى فعالية تنفيذها ن كما ينبغي اخذ عدة مؤشرات بعين الاعتبار للتوصل الى تقييم و وضعية البنك تقييما محددًا .

تتجلى مراقبة التسيير من خلال تقدير شروط تشغيل المؤسسات المصرفية غير ان السؤال مازال قائما فيما يتعلق بطبيعة و مدى هذه المراقبة .

إلى انه يمكن أن نستنتج بالإضافة إلى ذلك مهمة متابعة مدى استمرار إبقاء البنوك بالمتطلبات التي يفرضها القانون و نظام بنك الجزائر بممارسة هذا النشاط و تتمثل هذه المتطلبات أساسا فيما يلي :

نسب الأموال الخاصة إلى الالتزامات

عامل السيولة

النسبة بين الأموال الخاصة و القروض

النسب بين الودائع و التوظيفات

¹ الفقرة 02 من المادة 143 من القانون 10/90 السابق ذكره

توظيف الخزينة

الأخطار بشكل عام ، من هنا يمكن ان نستنتج ان اللجنة حقا معترفا به يتمثل في القيام بعدد من التحريات حول تسيير و تنظيم البنوك ، خاصة و ان القانون يمنحها صلاحية مطالبة اي بنك باتخاذ كل اجراء من شأنه ان يصحح أساليب تسييره¹.

و على كل حال فاللجنة تراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقسيم و تغطية الأخطار ، و تصنيف الديون حسب درجة الخطر المستوجب و تشكيل احتياطي لمخاطر القرض فتحت التغييرات التي طرأت منذ المصادقة على القانون المتعلق بالنقد و القرض اهتمامات جديدة للسلطات النقدية و خاصة المصرفية في مجال المراقبة اذ يجب على هذه السلطات ان تسهر على احترام البنوك لحد ادني من الأخطار لا يمكنها تجاوزه و لاسيما احترام الحد الأقصى للعلاقة بين الأخطار المستوجبة و قيمة الاموال الخاصة الحد الأدنى بين قيمة صافي أموالها الخاصة و جميع الأخطار المستوجبة بفعل هذه العمليات ، حيث لا تتوقف مهمة اللجنة جعن هذا الحد ، بحيث رقابتها لا تعني احترام البنوك لجميع القواعد الحذر في مجال متابعة البنوك لديونها و تصنيفها حسب الخطر المستوجب ووفقا للشروط التي يحددها بنك الجزائر ج - اسوق النقدية :

تم انشاء السوق النقدية في جوان 1989 مما فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية لصندوق التوفير و الاحتياط ، مؤسسات التامين و مؤسسات الضمان الاجتماعي ، للتدخل في السوق النقدية بصفتها سمحت هذه العملية التي كانت حكرا على الخزينة العامة ، للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق و ذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة ، و إذا كان هذا الأخير يعتبر أداة للرقابة فانه ليس بإمكانه أن يلعب دورا مميزا في توليد الموارد خاصة عندما يكون معدل الخصم أعلى من سعر الفائدة ، الا انه و رغم ذلك فان سعر الفائدة بإمكانه أن يلعب دورا مهما في عملية تحديد سقف إعادة الخصم و هذا يهدف إلى التقليل من اللجوء إلى سيولة السوق .

ان الرقابة الكيفية على الائتمان التي يقرها القانون 10/90 ستكون لها صفة الرقابة غير مباشرة لكونها لا تخص الرقابة على حجم الائتمان في حد ذاته بل تكون غير سقف عملية إعادة الخصم قصد إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي.

¹ المادة 154 من القانون 10/90 السابق ذكره

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

في هذا الإطار بإمكان البنك المركزي ان يعيد خصم السندات المنشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها 06 أشهر¹، كما انه يمكن تحديد هذه العملية على ان لا تتعدى 03 سنوات و ذلك شريطة أن يتمثل هدف القروض المتوسطة الجمل في إحدى الغايات :

تطوير وسائل الإنتاج

تمويل الصادرات و أنجاز السكنات

كما انه يمكن للبنك المركزي خصم سندات تمويل قروض موسمية او قروض تمويل قصيرة الأجل كما يمكنه تحديد هذه العملية على ان لا يتعدى مجموع مهلة هذه المساعدة التي يسدها البنك المركزي اثنا عشر شهرا (12 شهرا)

و في إطار خصم تطور نشاط السوق النقدية ، يؤسس قانون النقد و القرض عمليات السوق المفتوحة ، المتمثلة في بيع و كراء السندات العمومية ، التي لا تتجاوز مدتها 06 اشهر و السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من طرف البنك المركزي و عليه فان كل تجاوز لسقف إعادة الخصم سيعرض البنك إلى سعر فائدة جزائي ، كما تم تحديد سعر الفائدة على الحسابات المكشوفة الى جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي و الخزينة و هذا بتحديد سقف للكشوف الحساب الجاري للخزينة لدى بنك الجزائر بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية ، كما تم تحديد اجال قصوى مدتها 15 سنة لاعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة .

و هكذا و في إطار القانون 10/90 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة بموجب ذلك فقد تم إنشاء بنك البركة (السعودي) و بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائري

¹ المادة 71 من القانون 91 / 10 السابق ذكره

المطلب الثاني : توجهات الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاصلاحات الاقتصادية في مواجهة العولمة :

ليس من السهل تقييم مدى اتجاه الجهاز المصرفي الجزائري نحو الاقتصاد العالمي و الى العولمة الاقتصادية على الأقل العمل بالمعايير الدولية

فان واقع الجهاز المصرفي الجزائري يشير إلى السيطرة شبه التامة للقطاع العام أما بنوك القطاع الخاص فلا زالت بنوك فتية ، أما البنوك الأجنبية فبالرغم من فتح المجال أمامها منذ سنة 1994 فلم تستقر لحد الآن للعمل في المجال المصرفي .

فقد نتج عن تطبيق سياسات التعديل الهيكلي و التي تعتبر مظاهر الاتجاه نحو العولمة بعض المؤشرات سواء على مستوى المؤشرات الاقتصادية أو على مستوى المحيط

أولا : على مستوى المؤشرات الاقتصادية :

أدى تطبيق البرنامج إلى استعادة بعض المؤشرات لاقتصادية الى المستوى المتعارف عليه اقتصاديا ، و هذه المؤشرات تجعل الجهاز المصرفي الجزائري يتجه نحو العولمة الاقتصادية أو على الأقل الدخول في مجال المنافسة و هي :

- انتقال معدل النمو بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى معدل موجب في حدود 5%¹ دالا على أن الاقتصاد الوطني بدأ يأخذ وضعه الطبيعي ، و بما ان معدل النمو أدى إلى ارتفاع مستوى لاقتصاد الوطني في كل المجالات و خاصة الجهاز المصرفي الذي يعتبر جهاز حساس هنا يعني ان معدل النمو في الجهاز المصرفي كمبدأ يقترب من المعدل الدولي .
- و كذلك الخطوة الايجابية التي يمكن ان تضفي صفة التحول للعمل بالمعايير الدولية هي الهبوط و التضخم الى مستوى اقل من 1% حسب تصريح وزير اعادة الهيكلة و الإصلاحات يوم 17 مارس 2001 و تحول معدل الفائدة إلى معدل ايجابي إضافة إلى الاستقرار النسبي لسعر صرف الدنيا بالنسبة للعملات الرئيسية ، غير أن قابلية الدينار للتحويل ليكون عملة دولية بعيد المنال .

¹ جريدة الخبر 1998/08/26 مأخوذ عن الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية الفرنسية 1998

و أيضا الإجراءات المتخذة فيما يخص تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و في اتجاه الشراكة لم تؤدي الى النتائج المرجوة او المراد تحقيقها ليس بسبب المسائل الإجرائية فحسب ، ولكن سلبيات المحيط الاقتصادي

ثانيا : على مستوى المحيط الاقتصادي

بالرغم من اعتبار سياسات التصحيح الهيكلي هي من إحدى مظاهر العولمة الاقتصادية و العمل بأساليب اقتصاد السوق ، إلا أن الوصول إلى إيجابيات العولمة لازالت بعيدة و لازال العمل بالمقاييس العالمية على مستوى المحيط الاقتصادي بعيد المنال¹.

من أهم المبادئ التي تركز عليها العولمة و هي تحرك رؤوس الأموال ، السلع و الخدمات بدون قيود ، فان التأخر في إحداث إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي يعتبر من الأسباب الرئيسية لتعطل هذا المبدأ

فالجهاز المصرفي لا زال يتمتع ببيروقراطية عميقة بالإضافة الى التأخر الواضح في الاستخدام التقنيات الحديثة في المعاملات البنكية إذ أن الكثير من البنوك لا تتوفر على شبكة معلوماتية فان المبدأ الثاني للعولمة يركز على تدفق المعلومات يبقى غير قائم في الكثير من الجوانب فتأخر شبكة الاتصالات في الجزائر واضح و قد انعكس ذلك على شبكة الانترنت التي لم يبلغ مستوى الانتشار فيها الحد المقبول ، و هذا في الوقت الذي أصبح فيه الاتصال و سرعته عاملا أساسيا في ربط المودع مع البنك ، بحيث لا زال المودع يحتاج لوقت طويل لاستخراج مبلغه من وحدة لأخرى تتبع نفس البنك الذي أودع فيه أمواله و الارم يكون أكثر تعقيدا اذا كانت المبالغ كبيرة أو إذا تعلق الأمر بمبالغ بالعملة الصعبة .

وهذا في الوقت الذي يتم فيه سحب الأموال عن طريق بطاقات الفيزا و في الوقت الذي باتت فيه التجارة تتم عن طريق شبكة الانترنت عند بعض الدول الجوار المباشر ، وهذا رغم الإجراءات الكثيرة المتخذة لصالح النظام المصرفي من خلال برنامج التعديل الهيكلي و بناء على هذا نتوقع أثارا سلبية على منظومتنا المالية و المصرفية و التي تتمثل في :

- التخوف من المنافسة غير متكافئة مع البنوك الأجنبية

¹ د.محمد راتول :العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري :بحث مقدم للملتقى الدولي حول العولمة واقتصاديات الدول النامية - جامعة سكيكدة -الجزائر -2001 ص24.

- البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها و محدودية أحجامها و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة .
 - تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة
 - يمكن لتحرير تجارة الخدمات المصرفية تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات و الصناعات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توفر إطارا مصرفية ماهرة و مؤهلة و قادرة على التكيف مع متطلبات المرحلة الراهنة و المستقبلية .
- و تعتبر الكثير من التغيرات التي حملتها ظاهرة العولمة أن لها تأثيرات واسعة و عامة على الجهاز المصرفي في اي دولة من دول العالم ، هذه التأثيرات قد تكون ايجابية أو سلبية حيث تصبح مهمة القائمين على هذا الجهاز الحساس هي الاستفادة من الايجابيات و التقليل من السلبيات ، و تتمثل الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي في عدة نقاط منها :

● إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية : حيث حدث تغيير كبير في اعمال البنوك و أصبحت

تتجه الى أداء خدمات مصرفية و مالية ¹ ، لم تعتاد على القيام بها من قبل ، حيث أحدثت هذه الخدمات تغيرات هيكلية واضحة تنوعت من خلال مصادر اموال البنوك عن طريق :

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في السوق و الأوراق المالية مثل الأسهم و الأوراق الاستثمارية
- المعاملات الخاصة بالاستثمار التجاري و المالي و الضمانات و الكفالات و التسهيلات المالية الممنوحة
- المعاملات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر

و من الملفت للنظر أن اثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر إلى المؤسسات شبه مصرفية مثل شركات التامين و صناديق التوفير و الاحتياط و صناديق المعاشات كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال تقديم الخدمات التمويلية و خصوصا في مجال الوساطة المالية .

● التحول الى البنوك الشاملة : في ظل العولمة و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك

و خاصة البنوك التجارية الى ما يسمى بالبنوك الشاملة ² التي تسعى دائما الى تنوع مصادر التمويل

¹ د. عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره ص 36-37

² عبد احميد عبد المطلب : العولمة واقتصاديات البنوك : مرجع سبق ذكره ص 38

و التوظيف و تعبأة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات بحيث نجد هذه البنوك تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الاعمال¹ ، اي انها تقوم باعمال كل البنوك و يلاحظ ان استراتيجية هذه البنوك تقوم على تبني استراتيجية التنوع بهدف استقرار حركة الودائع و انخفاض مخاطر الاستثمار و الموازنة بين السيولة و الربحية و درجة المخاطر المصرفية .

● **تنوع النشاط المصرفي** : يشمل مصادر التنوع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل اصدار شهادات ايداع قابلة للتداول و الانجاه الى الاقتراض طويل الاجل من خارج الجهاز المصرفي و على مستوى الاستخدامات و التوظيفات ثم تنوع القروض الممنوحة و انشاء الشركات القايسة المصرفية .

و من ناحية اخرى وصل اتجاه تنوع النشاط المصرفي في ظل العولمة عندا اضافت البنوك الى انشطتها المشتقات المالية حيث اخذت تتعامل مع العقود الاجلة و هي العقود التي تلزم صاحبها بشراء اصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل و كذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية و تحقق المشتقات المالية عدة مزايا اهمها :

- التحكم و السيطرة على المخاطرة

تحسين معدلات الاقتراض و الاقراض

● **ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال** :

مع الانتشار المذهل للعولمة أصبحت النشاطات المصرفية تتعرض للعديد من المخاطر بسبب عوامل داخلية و خارجية حيث أصبح القائمون على هذه الهياكل ملزمين الحاضر و الاحتياط و مواجهة هذه الآثار و ذلك عن طريق تدعيم رؤوس الأموال البنوك و احتياطاتها كما أصبح لزاما على البنوك الالتزام بمعيار عالمي او دولي بهذا الشأن للدلالة على قوة المركز المالي للبنك مما يزيد على تقوية ثقة المتعاملين معه

احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية : مع تزايد العولمة المالية و إقرار تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات GATT في جولة الاورغواي و تولى

¹ طارق عبد العال حماد : التطورات العالمية و انعكاساتها على اعمال البنوك كلية التجارة -جامعة عين شمس -1999 ص 204

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

منظمة التجارة العالمية تطبيقها ابتداء من 1995/01/01 فقد أخذت المنافسة تشتد في الأسواق المصرفية حيث أخذت هذه المنافسة ثلاث مظاهر¹:

- المنافسة بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى
- المنافسة فيما بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى
- المنافسة بين البنوك و المؤسسات الغير المالية على تقديم الخدمات المصرفية و كل هذه الاتجاهات أدت إلى زيادة المنافسة في السوق المصرفية

الاندماج المصرفي: لعل من أهم آثار العولمة الاقتصادية على الأجهزة المصرفية ما يحدث في الوقت الحاضر من موجة الاندماجات المصرفية سواء بين كل من البنوك الكبيرة و الصغيرة او البنوك الكبيرة وبعضها البعض او من خلال بنوك عدة بلدان، هذه الظاهرة أصبحت عالمية حيث وصلت عملية الاندماج المصرفي إلى 20 عملية اندماج خلال 05 عمليات ماضية و الاندماج هو اتحاد بين بنكين² أو أكثر.

أو انصهار بنكين أو أكثر في بنك واحد قد يتخذ اسما جديدا، وقد يكون الاندماج أفقيا حيث يتم بين بنكين يعملان في نشاط واحد، أو اندماج عمودي يتم بين البنوك الصغيرة في مختلف المناطق داخل البلد بالبنك أو البنوك الرئيسية في المدن الكبرى، و هناك الاندماج المختلط الذي يتم بين بنكين أو أكثر تعمل في أنشطة مختلفة و غير مرتبطة.

- **تزايد حدوث الأزمات في البنوك:** من أهم الآثار الاقتصادية للعولمة هي تلك الأزمات التي تعرضت لها الأجهزة المصرفية و لا تزال نتائجها السلبية تؤثر لحد الآن حيث تشير بعض الدراسات إلى انه في العشرية الماضية تعرضت ثلث دول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى أزمات مالية بسبب التغيرات و التأثيرات العالمية.

- **خصوصية البنوك:** لعل من أهم الآثار الاقتصادية للعولمة و التي نلمسها بشكل جلي على الأجهزة المصرفية في بلدان العالم الثالث التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي بعد تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية و التحول للآليات اقتصاد السوق تلخص في خصوصية البنوك لمواجهة التحديات التي تواجه النشاط المصرفي في

¹ عبد الحميد عبد المطلب : العولمة واقتصاديات البنوك : مرجع سبق ذكره ص 36-37

² طارق عبد العال حماد : التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك كلية التجارة - جامعة عين شمس - 1999 ص 204

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

ظل التغييرات الاقتصادية العالمية و التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية في 1993/12/15 بعد جولة الارغواي في 1986/09/20 في إطار منظمة التجارة العالمية و التي وقعت عليها 70 دولة في ديسمبر 1997 و لقد شملت هذه الاتفاقية على عدة جوانب رئيسية أو المبادئ الأساسية للاتفاقية :

● مبدأ الشفافية و مبدأ التحرير التدريجي

● مبدأ عدم السماح بالاحتكار و الممارسات التجارية المقيدة

● مبدأ التغطية و الشمول

إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية : كان من الآثار الاقتصادية الهامة هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية¹

حيث أصبحت هذه البنوك عاجزة في تطبيق الأدوات التقليدية في القرابة على النقد . مما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات الجهاز المصرفي في جنوب شرق آسيا ، إذ عجزت البنوك المركزية في إنقاذ العملات الوطنية و سعر الصرف .

● **تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك :**

يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعبة الاقتصادية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم ، حيث تشير الدراسات إلى أن غسيل الأموال القذرة التي وصلت إلى مبالغ خيالية بلغت سنويا حوالي 500 مليار دولار⁽¹⁾ ما يعادل 3 % من الناتج المحلي الإجمالي ، ، تشير إلى أن أهم الأنشطة الداخلة في غسيل الأموال و هي المتاجرة في المخدرات و الأسلحة المحظورة و أيضا المتاجرة في السوق السوداء في السلع الهامة و الإستراتيجية و العملات و الرشاوى و الاختلاسات الناتجة عن الفساد الإداري و السياسي . و يستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاث مراحل هي : مرحلة الإيداع النقدي قم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل مع الأخذ بعين الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الوطني ، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات و المنظمات المختلفة و مجموعة الدول السبع الكبرى و تقوية التعاون الدولي في هذا المجال .

¹ الأستاذ زيدان محمد ، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولة ،-بحث مقدم للملتقى الوطني للنظام المصرفي الجزائري واقع و آفاق المركز الجامعي قالمة. الجزائر 2001 ص 7

المبحث الثالث: الإستراتيجية المصرفية والتحليل المالي في البنك

تمثل الإستراتيجية العامة لأي بنك، ذلك الإطار الذي يسعى البنك من خلاله إلى إنجاز أهدافه التي تم التخطيط لها. ومن ثم فإن هذه الإستراتيجية تحدد الأساليب أو التكتيكات التي سيتم الالتزام بها داخل البنك كمنظمة مالية متخصصة تسعى لتحقيق أهداف محددة.

كما يعتبر التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهتمها الائتمان. إلا أن المصرف يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده، وأن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الإستراتيجية المصرفية

مازال هناك ارتباك في استخدام مصطلح الإستراتيجية. فكثير من الناس يستخدمونه ليشير إلى قضية مهمة. إلا أننا نستعمل المصطلح بطريقة محددة عندما نتكلم عن الإستراتيجية المصرفية.

أولاً- نشأة الإستراتيجية

بدا تعبير الإستراتيجية يستخدم في العصر اليوناني القديم مرتبطاً بالتخطيط العسكري. ثم انتقل إلى الحياة المدنية بعد ذلك ليعبر عن التفكير المستقبلي، أو كأسلوب عمل للمستقبل. وبالنسبة للبنوك، بدأ الاهتمام بهذا المدرك بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد الخمسينات و الستينات. حيث ظهر الاهتمام أولاً بالتخطيط. ولاشك أن كون البنوك آخر المؤسسات اهتماماً بفكرة التخطيط كان أمراً بالغ الغرابة⁽¹⁾.

ثانياً- تعريف الإستراتيجية

الإستراتيجية هي أسلوب التحرك لتحقيق الميزة التنافسية، لمواجهة تهديدات أو فرص بيئية. والذي يأخذ في الحسبان نقاط الضعف و القوة الداخلية للمشروع، سعياً لتحقيق رسالة و رؤية وأهداف المنظمة⁽²⁾.

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعترف بالإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 30.
(2) أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة 2007، ص 20.

ثالثا- تعريف الإستراتيجية المصرفية

تعني مجموعة القواعد الموضوعة على مستوى عال من السلطة، والتي تشكل فلسفة الإدارة العليا للبنك، ونواياها لكي توجه الفكر و القرارات التي تتخذ من المستوى الأدنى لتقليل دائرة الشك، و التردد الذي يمكن أن يشعر به المنفذون في حالة عدم وجود مثل هذه القواعد، وبالتالي تعد كمقياس تحدد التصرفات الخاطئة من وجهة نظر الإدارة العليا. ولذا فهي أداة للرقابة وعنصر من عناصر التخطيط التي يشترط فيها أن تكون مرنة. كما أنها تكون قابلة للتغيير و التعديل بتغير الظروف و الأجواء المصرفية المحيطة بالعمل، وتحديد الإستراتيجية، و بالتالي الأساليب التي سيتم الالتزام بها داخل البنك كمنظمة مالية متخصصة تسعى لتحقيق أهداف محددة و مقدرة سلفا، ومطلوب إنجازها خلال فترة زمنية محددة بصفة شاملة أو بصورة تدريجية.

و يتعين بعد تحديد الإستراتيجية العامة للبنك ووضع الإجراءات و الخطط التنفيذية لترجمة هذه الإستراتيجية من الناحية العملية و تحديد التوقيتات الزمنية لإنجازها، سواء في الأجل القصير، أو المتوسط، أو الطويل. ولضمان الإستراتيجية على نحو أمثل، لابد من وضع نظام دقيق للتقييم و المتابعة و الرقابة المستمرة لخطوات ومراحل التنفيذ، لاتخاذ أية إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، أو تعديل الخطط و الأهداف في ضوء ما يسفر عنه التطبيق في مواجهة المتغيرات المختلفة⁽¹⁾.

و يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه نابع من متخذي القرارات على مستوى الإدارة العليا. فهو يعتبر بمثابة مظلة لمختلف الأهداف الفرعية الحاكمة لباقي جوانب النشاط. وتعد المتغيرات المستمرة هي أهم ما يميز التخطيط الاستراتيجي عن باقي أنواع التخطيط. ويتعامل التخطيط الاستراتيجي مع فترة زمنية تصل إلى خمس سنوات، مختلفا بذلك عن التخطيط التكتيكي متوسط الأجل لفترة تصل إلى ثلاث سنوات، وعن التخطيط المالي قصير الأجل لفترة تصل إلى سنة واحدة⁽²⁾.

وقد ارتبط الاهتمام بالتخطيط بأربعة أمور أساسية هي⁽³⁾:

(1) عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشوارب، مرجع سابق، ص 81.

(2) مرجع سابق، ص 81.

(3) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 30، 31.

1. التوسع الشديد في عدد الأجهزة المصرفية منذ بداية الستينات، الأمر الذي زادت حدته خلال السبعينات، حيث زاد حجم الأعمال و المنشآت المصرفية بدرجة كبيرة.
 2. إدخال الحاسبات الآلية بدرجة واسعة مما شكل قاعدة بيانات واسعة.
 3. دخول البنوك مجالات جديدة ومتنوعة مثل تأجير المعدات، المشتقات المالية و غيرها، مما يدخل في إطار البنوك الشاملة.
 4. منافسة المؤسسات الغير المصرفية للبنوك في تقديم الائتمان وقبول الودائع. بل لقد سمح لبعض المشروعات بفتح اعتمادات في الخارج.
- فالتخطيط الاستراتيجي ما هو إلا تقنية إدارية لتقرير و تحديد الاتجاه الذي يذهب إليه البنك، وكيفية الوصول إلى الهدف، من خلال قرارات إدارية إستراتيجية يتعين أن تتصف⁽¹⁾:
- بالاتساق: بمعنى عدم وجود تعارض بين مختلف قرارات مراكز اتخاذ القرار.
 - الانتظام: بمعنى أن تكون نسبة النمو في النشاط المصرفي مختلفة من عام لآخر، وفق الظروف المحيطة المتغيرة.
 - الرشد: حيث يكون لكل قرار منطق خاص.
 - الشمول: يغطي القرار كافة الجوانب.

المطلب الثاني: نشأة وتعريف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي للمؤسسات و الشركات التي تقدم طلبا للاقتراض من البنك التجاري، ذا أهمية كبيرة لإدارة البنك. إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها، يعتمد أساسا على نتائج هذا التحليل.

أولا- نشأة التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي تاريخيا وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات، وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي أدى إلى ظهور عملية الغش و الخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عند الشركات⁽²⁾.

(1) عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشوارب، مرجع سابق، ص 82.

(2) <http://www.sca.ae>. 14/03/07

ثانيا- تعريف التحليل المالي:

هو عملية يتم من خلالها اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار⁽³⁾.

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه:

عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، إلى كم أقل من المعلومات ، والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات ، ومنها قرارات إدارة الائتمان في البنوك التجارية.

كما ينظر في التحليل المالي كونه وسيلة من خلالها يمكن تحويل البيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية في شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي و المركز النقدي. كما ينظر إلى التحليل المالي كونه عملية لفحص القوائم المالية المنشورة لشركة ما بقصد تقديم معلومات تفيد لتحديد مدى تقدم الشركة خلال فترة الدراسة و التنبؤ المستقبلي بنتيجة أعمالها⁽¹⁾.

ثالثا - الإطار العام للتحليل الائتمان:

تطلب البنوك عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية)، و التي تخضع للدراسة و التحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان Credit officer . و في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض و التسهيلات ، والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدمها على طلب العميل.

(3) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص 03.
(1) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 259.

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

من هنا يتوجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح⁽²⁾.

1. وصف واضح للقرض أو التسهيلات:

- بالنسبة للعميل : الحصول على معلومات شخصية عنه.
- نوع القرض أو التسهيلات المصرفية مثل هل التسهيلات مؤقتة أم مستمرة على مدار عدة سنوات.
- الغرض أو المجال الذي يستخدم فيه القرض: هل يستخدم مثلا في تمويل واستثمار رأسمالي، أو في تمويل رأس المال العامل، أو للسيطرة على شركة تابعة.
- مصادر الأموال التي منها يتوقع العميل تسديد القرض، وكذلك توقيت هذا التسديد. أي هل ستسدد من مصادر تشغيلية أم من مصادر تمويلية أخرى، إصدار أسهم أو سندات.

2. تحليل المخاطر الائتمانية⁽¹⁾:

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان. ويقصد بها عادة تصنيف المقترض و تصنيف المخاطر، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي في ضوءها سيتحدد مصير طلب القرض. ثم بعد ذلك و في حالة الموافقة على الطلب، ستم عملية التسعير، أي تحديد معدل الفائدة، وكذلك نوع الضمانات المقدمة.

3. مصادر المعلومات المالية⁽²⁾:

تشكل المعلومات المالية التي يطلب من العميل تقديمها المادة الخام لعملية التحليل المالي التي تمثل القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار. وضمن هذه الخطوة، يتوجب على ضابط الائتمان تحديد ما يلي:

- نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل، أي إذا كان شركة قابضة مثلا هل هي البيانات المنفصلة الخاصة بالشركة الأم فقط، أم البيانات المالية الموحدة للمجموع؟ ثم هل يجب أن تكون هذه البيانات مدققة أم يكفي أن تكون خاضعة للمراجعة أم مصنفة.

(2) محمد مطر، مرجع سابق، ص 351، 352.

(1) محمد مطر، مرجع سابق، ص 352.

(2) محمد مطر، مرجع سابق، ص 352.

(3) محمد مطر، مرجع سابق، ص 353

- ما مدى الثقة التي يوليها مسؤول الائتمان لمدقق حسابات الشركة المقترضة، و ما عدد التغيرات التي أجرتها تلك الشركة في مدقق حساباتها على مدار السنوات الخمس الأخيرة مثلا؟
- هل على العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية مثل الموازنات و القوائم المالية المتوقعة، أم يكفي منه توفير بيانات مالية تاريخية فقط. وإذا كان عليه توفير تلك التنبؤات، ما مدى معقولية القروض التي بنيت عليها تلك التوقعات؟

4. مصادر المعلومات الإستراتيجية⁽³⁾:

ينصب جهد مسؤول الائتمان في هذه المرحلة من مراحل تحليل الائتمان، على ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي Strategic analysis ، أو ما يطلق عليه البعض اختصار تحليل Swot و الذي يدور حول نشاط الشركة بما فيها من نقاط قوة و مواطن ضعف، وكذلك احتمالات نموها أو فشلها في المستقبل، وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها، وبالصناعة التي تعمل فيها، و عوامل السوق و المنافسة، وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي، وأهم النسب المالية

تتم إدارة المصرف بالتحليل المالي لأهداف التخطيط و الرقابة، فتضع معايير ونسب معينة. و تستطيع إدارة المصرف من خلال هذا التحليل، معرفة درجة توظيف الأموال لديها، ومدى تحقيقها للأرباح، و متطلبات السيولة.

أولاً- أنواع التحليل المالي

هناك نوعان من التحليل المالي الذي يقوم به البنك: تحليل على القوائم المالية للمؤسسة المقترضة، وتحليل على القوائم المالية للبنك. هذا الأخير يقوم على⁽¹⁾:

أ. تحليل الميزانية العمومية: و هناك طريقتان لتحليل الميزانية العمومية المصرف:

* التحليل الأفقي: إن قيام المصرف بعملياته ينعكس على شكل تغيرات بالزيادة أو النقصان في بنود الميزانية من موجودات أو مطلوبات، أو حقوق الملكية. ويمكن تقييم أداء إدارة المصرف من خلال مقارنة

(1) زياد رمضان، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2003 ، ص 264، 266، 268، 269.

المتغيرات التي تحدث في بنود الميزانية العمومية في تاريخين مختلفين، أو تواريخ متعددة، ومحاولة تفسير و تحليل هذه التغيرات.

* التحليل الراسي: و يشمل التحليل الراسي، دراسة العلاقات بين بنود الميزانية العمومية في تاريخ محدد. وذلك من خلال إيجاد نسبة كل بند من بنود الموجودات، إلى مجموع الموجودات. أو كل بند من بنود المطلوبات ورأس المال، إلى مجمع رأس المال و المطلوبات. وبمعنى آخر، فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين. وكذلك فإنه بالإمكان مقارنة النسب المتحصل عليها مع النسب الأخرى للمصارف المماثلة، أو مع ميزانيات المصارف في نفس الدولة.

ب. تحليل بيان الأرباح و الخسائر: و هناك طريقتان كذلك للتحليل:

* التحليل الأفقي: بيان الأرباح و الخسائر يظهر نتائج العمليات المالية للمصرف خلال فترة معينة (وغالبا ما تكون سنة محاسبية). و يستخدم هذا التحليل للكشف عن اتجاهات التغير في بنود الإيرادات و المصروفات لعدة فترات محاسبية.

* التحليل الراسي: يمكن تحليل بيان الأرباح و الخسائر عن طريق التحليل الراسي و ذلك بإيجاد نسبة كل بند من الإيرادات إلى مجموع الإيرادات، أو كل بند من المصاريف، إلى مجموع المصاريف.

ثانيا- أهم النسب المالية:

يعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف، وملائمة حقوق الملكية. ومن أهم النسب:

1. النسب و المعدلات القانونية:

أ. نسبة السيولة القانونية: و هي التي يلتزم بها البنك وفقا للقانون، وتتكون من⁽¹⁾:

البسط = الأرصدة بالخزينة و الأرصدة لدى البنك المركزي + الذهب و أذواق الخزنة + المستحق على البنوك + الأوراق التجارية المخصومة و الأوراق المالية الحكومية + الشيكات و الحوالات تحت التحصيل - القروض من البنك المركزي و البنوك التجارية.

(1) محمد السعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 165، 166
(2) محمد السعيد أنور سلطان ، نفس المرجع ص 165، 166

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

المقام = الودائع بالعملة + الشيكات و الحوالات المستحقة الدفع + المستحق للبنوك و الجزء غير المغطى نقدا من خطابات الضمان النهائية غير المكفولة.

ب. نسبة الاحتياطي القانوني: و هي أن تحافظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي و بدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك و تتكون من (2):

البسط = الأرصدة لدى البنك المركزي

المقام = إجمالي الودائع + شيكات و حوالات و خطابات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك + مبالغ مقترضة من البنك المركزي

ج. نسبة رأس المال إلى الودائع (3):

البسط = رأس المال و الإحتياطات

المقام = ودائع العملاء - الرصيد لدى البنك المركزي - سندات التنمية و الأذونات - القروض المستثناة - أسهم الإنماء و الإسكان

د. نسبة الأسهم إلى رأس المال (4):

البسط = الاستثمارات في الأسهم

المقام = رأس المال و الإحتياطات

هـ. السيولة التجارية (1):

البسط = نقد في الصندوق + الرصيد لدى البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك الأخرى + أذونات و سندات كميالات تستحق خلال ثلاثة أشهر.

المقام = ودائع العملاء + ودائع البنوك

(3) زياد رمضان محمود جودة، مرجع سابق، ص 271.

(4) زياد رمضان محمود جودة، نفس المرجع، ص 271.

2. نسب السيولة:

من الضروري أن يحافظ المصرف دائما على نسبة معقولة من السيولة، وذلك لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل و السحوبات من العملاء. ومن أهم النسب المستخدمة⁽²⁾:

أ. نسبة النقدية إلى الودائع الجارية:

و تعكس هذه النسبة، قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية و تحسب وفق العلاقة:

$$\text{نسبة النقدية إلى الودائع الجارية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الودائع الجارية}}$$

ب. نسبة النقدية إلى مجموع الودائع:

حيث تعكس النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية ، والتوفير ولأجل. وتحسب:

$$\text{نسبة النقدية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

ج. نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع:

و تعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها، حيث:

$$\text{نسبة الاستثمارات المالية قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات المالية قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الودائع}}$$

3. كفاية رأس المال:

وظيفة رأس المال الأساسية تأمين امتصاص الخسائر في حالة حدوثها ، بالإضافة إلى أنه يعتبر عنصر أمان لدى المودعين. ولا يوجد هناك معيار واحد أمثل لمدى كفاية رأس المال، إذ يختلف مستوى الكفاية المطلوب بين

(1) زياد رمضان محمود جودة، مرجع سابق، ص 271.
(2) زياد رمضان محمود جودة، نفس المرجع، ص 273.

الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

مصرف و آخر ، ووفقا لحجم المصرف و طبيعة عملياته. و من أهم النسب في تحديد كفاية رأس المال، النسب التالية⁽¹⁾:

أ. نسبة حقوق الملكية إلى رأس إجمالي الأصول:

و تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تمويل الأصول، و تساوي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول =

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب. نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:

و تشمل الأصول الخطرة الأوراق التجارية المخضومة ، والقروض و السلفات. و تبين هذه النسبة، مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار، و تتكون من⁽²⁾:

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة =

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

4. درجة النشاط⁽³⁾:

أ. معدل توظيف الأموال المتاحة: هذا المعدل يقيس مدى توظيف المصرف لودائع و حقوق الملكية في القروض و الاستثمارات.

معدل التوظيف =

$$\frac{\text{القروض + الاستثمارات}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}}$$

ب. نسبة الاستثمارات إلى الودائع: و تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام الودائع بجميع أنواعها في

الاستثمارات:

نسبة الاستثمارات إلى الودائع =

$$\frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}}$$

(1) زياد رمضان محمود جودة، مرجع سابق، ص 273.
(2) زياد رمضان محمود جودة، مرجع سابق، ص 276.

5. نسبة الربحية⁽¹⁾:

أ. نسبة العائد على حق الملكية: و تمكن هذه النسبة، من قياس العائد لكل وحدة من حقوق الملكية. وكلما ارتفع هذا العائد، كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة، وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{العائد على حق الملكية}$$

ب. العائد على الأصول: و تمكن هذه النسبة من قياس صافي الدخل لكل وحدة من متوسط الأصول التي يمتلكها البنك خلال فترة معينة. وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

ج. هامش الفائدة: و يحسب وفق العلاقة⁽²⁾:

$$\frac{\text{الفوائد الدائنة} + \text{الفوائد المدينة}}{\text{الأصول العاملة}} = \text{هامش الفائدة}$$

و تشمل الأصول العاملة كافة الصول باستثناء النقدية و الأصول الثابتة.

د. هامش صافي الربح على الفوائد: و تحسب:

(1) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطر، الدار الجامعيين الاسكندرية، 2001 ص 81، 82.

(2) زياد رمضان محمود جودة ، مرجع سابق، ص 276

(2) زياد رمضان محمود جودة ، نفس المرجع ص 276

$$\text{هامش صافي الربح على الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{الفوائد الدائنة}}$$

درجة استخدام الأصول: و تحسب:

$$\text{درجة استخدام الأصول} = \frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{الأصول}}$$

على الرغم من أهمية النسب المالية، إلا أن هناك محاذير وحدود لاستخدام هذه النسب، فهي أدوات التحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة، ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل. فالنسب هي علاقة كمية و نسبية بين بنود في تاريخ محدد، ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة وخطتها. إضافة إلى التضخم و أثره على عدم دقة النسب المالية و خاصة عند المقارنة بين نتائج متعددة.

خلاصة الفصل :

لقد مر النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته إلى يومنا هذا بعدة إصلاحات أفرزتها البيئة الداخلية و الخارجية ، فبعد أن كان الهدف من إصلاحات 1970 و 1971 بناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية أن ذلك، جاءت الإصلاحات النقدية و المصرفية لعام 1986 لتعالج مشاكل أخرى و منها استقلالية المصارف و البنك المركزي و تفتح التوجه نحو اقتصاد السوق، ثم جاء قانون النقد و القرض (90 / 10) لغير بنية النظام المصرفي الجزائري و يجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق و ذلك بإدخال المصارف الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق المصرفية.

و ما يميز هذه الإصلاحات أنها لم تمس مباشرة مستوى أداء الخدمة المصرفية في المصارف لاسيما العمومية منها، فبقيت الخدمة دون المستوى و بقية تقليدية، و ظهر الاقتصاد الموازي الذي احتوى على النشاط التجاري و حتى المصرفي بنسبة كبيرة، و أصبح حتى الشيك لا يفضل في التعاملات التجارية رغم كل الجهود المبذولة.

و ما يمكن قوله أيضا هو بعد المصارف الجزائرية عن المعايير المصرفية الدولية، لعدة أسباب و منها على الخصوص عدم استعمال تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات في أداء الخدمة المصرفية و التي توفر الوقت و الجهد و المالي، حيث أصبحت الخدمة المصرفية الالكترونية و المصارف الالكترونية سمات تطور الأنظمة المصرفية و المالية في العالم. فهل لهذا النوع من الخدمات وجود في الجزائر و كيف يمكن تطويرها

مقدمة عامة

خاضت الجزائر بعد الاستقلال تجارب تنموية متعددة تتماشى والظروف الداخلية والخارجية التي مازالت تعيشها، ومست هذه السياسات بصفة خاصة المؤسسة الاقتصادية التي كانت حقل تجارب لمختلف أنماط التسيير بهدف الوصول إلى التنمية الشاملة.

ومع زيادة حالات التعثر والمخاطر التي تواجه المؤسسات بشكل عام، وزيادة اتساع الفجوة بين التقديرات الموضوعية والمتوقعة والنتائج في الواقع العملي، أصبح المحلل يحتاج إلى معايير لتقييم هذه النتائج، ومحاولة التقليل وبأكبر قدر ممكن من تلك الخسائر والمخاطر التي تعيق تقدم المؤسسة، والتي تسمح لها بالتأقلم مع تلك التغيرات الممكنة الحدوث.

وعليه كان لا بد على المحلل أن يبحث عن طريقة تحليل أكثر نجاعة وفعالية لتحليل القوائم المالية بشكل صحيح ومناسب، ولما كان التخطيط المالي يهدف إلى تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، وكانت الرقابة المالية تهدف إلى تقييم السياسات المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، أوجب ذلك الحصول على المعلومات المتوفرة والمناسبة عن المؤسسة، وإجراء التحليل اللازم على عملياتها المالية بإتباع أدوات تحليلية مناسبة من بينها التحليل المالي.

وفي هذا الصدد تعتبر دراسة التحليل المالي في الوقت الحالي ضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم، فالتحليل المالي يسمح بالتعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة بالاعتماد على التقارير المالية والتحليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة، كما هو تقنية تستعملها وتنتهجها أغلب المؤسسات الناجحة لتفادي المخاطر المحتملة، خاصة وأن المؤسسة تنشط في محيط يتميز بالتغير المسعر سواء داخلياً أو خارجياً.

وبذلك أثبت التحليل المالي أهميته وجدواه في المراحل المختلفة من العملية الإدارية خاصة في مجال التخطيط والرقابة المالية، إضافة إلى دوره في اتخاذ القرارات المالية، مما زاد اهتمام الباحثين والمفكرين به، وكذا المستخدمين لأساليبه ووسائله المختلفة، بحيث تم التركيز على مفاهيمه وأهميته وأهدافه وعلاقته بالحاسبة.

وسنحاول من خلال موضوع هذا البحث تسليط الضوء على أهم النقاط والعناصر الضرورية للتحليل المالي، مع تبيان اثر تسييره في المؤسسة المصرفية.

مقدمة عامة

مما سبق يتضح أن كل مؤسسة تهدف إلى معرفة حالتها المالية، وذلك للحكم عما إذا كانت النتائج المترتبة عن قراراتها تتلاءم مع الأهداف الأساسية المسطرة. وباعتبار أن التحليل تقنية هامة عن أنماط التسيير الجيد في المؤسسة، وبناء على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة والتي هي على النحو التالي:

* ما اثر التحليل المالي في تسيير المؤسسة المصرفية ؟

هذا بالإضافة إلى بعض الأسئلة الفرعية :

- ما هو التحليل المالي؟ ما هي أدواته؟
- ماهي أهداف و استعمالات التحليل المالي؟ و ما هي مجالات تطبيقه؟
- ما هي المنهجية المتبعة للفهم الصحيح للوضعية المالية للمؤسسة؟

للإجابة على هذه التساؤلات نطلق من الفرضيات التالية :

- التحليل المالي أداة لتشخيص و تحليل الحالة المالية للمؤسسة.
- التحليل المالي أداة لاتخاذ القرارات في تسيير المؤسسة.
- التحليل المالي وسيلة تقدم لنا المعلومات الضرورية لتعديل السياسة المالية.

أهمية الموضوع :

إن موضوع التحليل المالي قابل للبحث من الناحيتين، النظرية أين نسجل عدد لا بأس به من المراجع المتعلقة به، أما من الناحية التطبيقية فمن المعلوم أن المؤسسة قبل اتخاذها لقرار بطلب القرض من أي بنك يقوم هذا الأخير بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الحالات التطبيقية المتوفرة بعدد لا بأس به لدى البنوك.

الهدف من البحث :

الأهداف التي نرغب و نسعى إلى تحقيقها من خلال بحثنا هذا يمكن تلخيصها فيما يلي :

- التحليل الدقيق لمدى فعالية التحليل المالي أي معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و مركزها المالي.

مقدمة عامة

● اختبار مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، و احترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه و قدرتها على التحكم فيه خلال دورة الاستغلال.

● عرض أهم الأساليب المستعملة في تقنية التحليل المالي و توضيح كيفية استخدامها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى :

● يسمح التحليل المالي بمعرفة نقط القوة و الضعف للمؤسسة و أبرز أهم المشاكل التي تتعرض لها.

● يهدف أيضا إلى تمكين المؤسسة من تحسين موقعها الاستراتيجي

و تحقيق الميزة التنافسية.

● الموضوع يعتبر الشغل الشاغل لكل المؤسسات الاقتصادية و التي تعمل على التفاعل بأكثر ايجابية مع

التحولات الاقتصادية التي أحرزها منطلق العولمة الاقتصادية في العالم.

المنهج المتبع في البحث :

سنتبع في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة

خطوات البحث :

لقد قسمنا الموضوع إلى جانبين جانب النظري تطرقنا فيه إلى جميع الجوانب النظرية الممكنة للتحليل

المالي و جزء التطبيقي حاولنا فيه تطبيق جميع التقنيات المستعملة في التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة

الجانب الأول : الجانب النظري

الفصل : 01 : نشأة وتطور التحليل المالي

تناولنا فيه عموميات حول التحليل المالي و كذا أهميته، أهدافه و استعمالات و مراحل

مقدمة عامة

الفصل 02 :الجهاز المصرفي الجزائري والتحديات الاقتصادية والمالية

سنقوم بدراسة الاصلاحات واثارها في تفعيل الهيئات المالية والمصرفية بالاضافة الى الاستراتيجية والتحليل

الفصل 03: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هذا الفصل يحتوي على لمحة عن بنك BADR حيث تناولنا فيه السياسات الاقراضية ودراسة حالة قرض

الخطة العامة

الفصل الأول: نشأة وتطور التحليل المالي

تمهيد

المبحث الأول: طبيعة التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

المطلب الثاني: نشأة التحليل المالي

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي ومراحل

المطلب الرابع: أهمية وأهداف التحليل المالي

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي

المطلب الأول: محددات التحليل المالي وأدواته

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

المطلب الرابع: إستعمالات التحليل المالي

خلاصة

الفصل الثاني : الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات الاقتصادية و المالية

تمهيد

المبحث الاول : تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الاول :لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الثاني : تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني : اصلاحات 90 و اثارها على تفعيل دور الهيئات المالية و المصرفية

المطلب الاول : سياسات الاصلاحات قبل 1990 و بعد 1990 للنظام المصرفي الجزائري

مقدمة عامة

المطلب الثاني : توجهات الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاصلاحات الاقتصادية في مواجهة العولمة

المبحث الثالث: الإستراتيجية و التحليل و تنمية الودائع في البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة و تعريف الاستراتيجية المصرفية

المطلب الثاني: أنشأة و تعريف التحليل المالي

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي و أهم النسب المالية

خلاصة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد

المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الاول: تعريفه وتطوره

المطلب الثاني: المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: السياسات الاقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القروض

المطلب الثالث: كيفية منح و متابعة القرض من طرف البنك

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض

المطلب الاول: دراسة المؤسسة الطالبة للقرض

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمشروع المؤسسة

المطلب الثالث: نتائج الدراسة المطبقة

خلاصة

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
64	جدول نموذجي لاهتلاك القرض	1
65	متابعة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	2
75	حساب رأس المال العامل	3
76	حساب احتياج رأس المال العامل	4
76	حساب القدرة على التمويل الذاتي	5
77	حساب النسب المالية	6

1. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي ، دار المحمدية ، الجزء الأول ، الجزائر ، 1998
2. توفيق أحمد ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1976.
3. زياد رمضان ، أساسيات التحليل المالي ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1997.
4. جميل احمد توفيق، "الإدارة المالية" ، دارالنهضة العربية، بيروت ، 1980.
5. وليد ناجي الحيايي ، محمد عثمان البطمة ، التحليل المالي ، دار حنين للنشر ، الاردن ن 1996.
6. عبد الحليم كراجه و اخرون ، الإدارة المالية و التحليل المالي ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000.
7. ناصر دادي عدون ، إقتصاد المؤسسة ، الطبعة الاولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998.
8. محمد مطر ، التحليل المالي الإئتماني ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000.
9. طارق عبد العال حماد : التطورات العالمية و انعكاساتها على اعمال البنوك كلية التجارة - جامعة عين شمس - 1999.
10. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000.
11. أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة 2007.
12. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003.
13. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطر، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.

الملتقيات والمحاضرات:

1. مليكة زغيبب + حياة نجار "النظام البنكي الجزائري" تشخيص الواقع و تحديات المستقبل " ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية - واقع و تحديات - جامعة الشلف 2004-2005.
2. شاکر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك 1992" ديوان المطبوعات بجامعة الجزائر.
3. شاکر القزويني "محاضرات في اقتصاد البنوك 2000" ديوان المطبوعات بجامعة الجزائر.

قائمة المراجع

4. أ.زيدان محمد +دريس رشيد : متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي ، من الملتقى الدولي الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية المنظم يومي 14/15 ديسمبر 2004.
5. محمد راتول :العملة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري :بحث مقدم للملتقى الدولي حول العملة واقتصاديات الدول النامية – جامعة سكيكدة –الجزائر – 2001.
6. الأستاذ زيدان محمد : النظام المصرفي الجزائري و تحديات العملة :-بحث مقدم للملتقى الوطني للنظام المصرفي الجزائري واقع و أفاق المركز الجامعي قلمة .الجزائر 2001.

القوانين و المواد:

1. قانون 12/86 مؤرخ 1986/08/19 و المتضمن نظام البنوك والقرض.
2. المادة 11 من القانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك و القرض.
3. القانون 01/88 المؤرخ 1988/01/12 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية.
4. المادة 143 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 و المتعلق بالنقد والقرض.

المراجع بالفرنسية

pierre conso,la gestion financiere de l'entreprise,edition
dudon,paris